# التقرير الوطني السادس لدولة الكويت

# أهداف أيشي للتنوع البيولوجي

| | |
|---|---|
| **الغاية الاستراتيجية (أ): التصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي عن طريق تعميمه في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع** | |
| **الهدف 1**<br>بحلول عام 2020 كحد أقصى، يكون الناس على علم بقيم التنوع البيولوجي، وبالخطوات التي يمكن اتخاذها لحفظه واستخدامه على نحو مستدام. | |
| **الهدف 2**<br>بحلول عام 2020 على أقصى تقدير، يجب أن تكون قيم التنوع البيولوجي قد أُدرجت في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية والحد من الفقر وعمليات التخطيط ويجري إدماجها، حسب الاقتضاء، في نظم المحاسبة الوطنية ونظم الإبلاغ. | |
| **الهدف 3**<br>بحلول عام 2020 كحد أقصى، تُلغى الحوافز، بما فيها الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، أو تزال تدريجياً أو تعدل من أجل تقليل أو تجنب التأثيرات السلبية، وتوضع وتُطبق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يتماشى وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية. | |
| **الهدف 4**<br>بحلول عام 2020 كحد أقصى، تكون الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة على جميع المستويات قد اتخذت خطوات لتنفيذ خطط أو تكون قد نفذت خططاً من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتكون قد سيطرت على تأثيرات استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة. | |

| الغاية الاستراتيجية (ب): الحد من الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي وتعزيز الاستخدام المستدام | |
|---|---|
| **الهدف 5**<br>بحلول عام 2020، يُخفَّض معدل فقدان جميع الموائل الطبيعية، بما في ذلك الغابات، إلى النصف على الأقل، وحيثما كان ممكناً إلى ما يقرب من الصفر، ويُخفَّض تدهور وتفتت الموائل الطبيعية بقدر كبير. | |
| **الهدف 6**<br>بحلول عام 2020، يتم على نحو مستدام إدارة وحصاد جميع الأرصدة السمكية واللافقاريات والنباتات المائية، بطريقة قانونية وبتطبيق النُهج القائمة على النظام الإيكولوجي، وذلك لتجنب الصيد المفرط، ووضع خطط وتدابير إنعاش لجميع الأنواع المستنفدة، ولا يكون لمصايد الأسماك تأثيرات ضارة كبيرة على الأنواع المهددة بالانقراض والنظم الإيكولوجية الضعيفة، وأن تكون تأثيرات مصايد الأسماك على الأرصدة السمكية والأنواع والنظم الإيكولوجية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة. | |
| **الهدف 7**<br>بحلول عام 2020، تُدار مناطق الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة على نحو مستدام، لضمان حفظ التنوع البيولوجي. | |
| **الهدف 8**<br>بحلول عام 2020، يُخفَّض التلوث، بما في ذلك التلوث الناتج عن المغذيات الزائدة، إلى مستويات لا تضر بوظيفة النظم الإيكولوجية وبالتنوع البيولوجي. | |
| **الهدف 9**<br>بحلول عام 2020، تعُرّف الأنواع الغريبة الغازية ومساراتها، ويُحدّد ترتيبها حسب الأولوية، وتخضع للمراقبة الأنواع ذات الأولوية أو يتم القضاء عليها وتوضع تدابير لإدارة المسارات لمنع إدخالها وانتشارها. | |
| **الهدف 10**<br>بحلول عام 2015، تُخفَّض إلى أدنى حد الضغوط البشرية المتعددة على الشعب المرجانية، والنظم الإيكولوجية الضعيفة الأخرى التي تتأثر بتغير المناخ أو تُحمّض المحيطات، من أجل المحافظة على سلامتها ووظائفها. | |

| الغاية الاستراتيجية (ج) تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق صون النظم الإيكولوجية، والأنواع والتنوع الجيني | |
|---|---|
| **الهدف 11**<br>بحلول عام 2020، يتم حفظ 17 في المائة على الأقل من مناطق اليابسة ومناطق المياه الداخلية و10 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، خصوصًا المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، من خلال نظم مدارة بفاعلية ومنصفة وتتسم بالترابط الجيد، وممثلة إيكولوجياً للمناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المنطقة، وإدماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية الأوسع نطاقاً. | |
| **الهدف 12**<br>بحلول عام 2020، منع انقراض الأنواع المعروفة المُهدّدة بالانقراض وتحسين وإدامة حالة حفظها، لا سيما بالنسبة للأنواع الأكثر تدهورا. | |
| **الهدف 13**<br>بحلول عام 2020، الحفاظ على التنوع الجيني للنباتات المزروعة وحيوانات المزارع والحيوانات الأليفة والتنوع الجيني للأقارب البرية، بما في ذلك الأنواع الأخرى ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن القيمة الثقافية، ووضع وتنفيذ استراتيجيات لتقليل التآكل الجيني وصون تنوعها الجيني. | |

**الغاية الاستراتيجية (د): تعزيز المنافع التي تتحقق للجميع من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.**

**الهدف 14**

بحلول عام 2020، استعادة وصون النظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسية، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بالمياه، وتسهم في الصحة وسبل العيش والرفاه، مع مراعاة احتياجات النساء والمجتمعات الأصلية والمحلية والفقراء والضعفاء.

**الهدف 15**

بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المئة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.

**الهدف 16**

بحلول عام 2015، يسري مفعول بروتوكول ناغويا للحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، ويتم تفعيله، بما يتماشى مع التشريع الوطني.

| الغاية الاستراتيجية (هـ): تعزيز التنفيذ من خلال التخطيط التشاركي، وإدارة المعارف وبناء القدرات | |
|---|---|
| **الهدف 17**<br>بحلول عام 2015، يكون كل طرف قد أعد واعتمد كأداة من أدوات السياسة، وبدأ في تنفيذ، استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي بحيث تكون فعالة وتشاركية ومحدثة. | |
| **الهدف 18**<br>بحلول عام 2020، احترام المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، واحترام استخدامها المألوف للموارد البيولوجية، رهنا بالتشريع الوطني والالتزامات الدولية ذات الصلة، وأن تُدمج وتنعكس بالكامل في تنفيذ الاتفاقية مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، وذلك على جميع المستويات ذات الصلة. | |
| **الهدف 19**<br>بحلول عام 2020، إتمام تحسين المعارف والقاعدة العلمية والتكنولوجيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وقيمه، ووظيفته، وحالته واتجاهاته، والآثار المترتبة على فقدانه، وتقاسم هذه المعارف والقاعدة والتكنولوجيات ونقلها وتطبيقها على نطاق واسع. | |
| **الهدف 20**<br>بحلول عام 2020، كحد أقصى، ينبغي إحداث زيادة محسوسة في المستويات الحالية لحشد الموارد المالية للتنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 من جميع المصادر، وفقا لعملية موحدة ومتفق عليها في استراتيجية حشد الموارد. ويخضع هذا الهدف للتغييرات اعتمادًا على تقييمات الاحتياجات إلى الموارد التي ستعدها الأطراف وتبلغ عنها. | |

**يحتوي هذا التقرير على الأهداف الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي في دولة الكويت وتدابير تنفيذها وتقيم فعاليتها والعقبات المرتبطة بها الاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الأهداف الوطنية، وتقييم للتقدم المُحرز نحو تحقيق كل هدف وطني بالإضافة إلى وصف المساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي العالمية للتنوع البيولوجي.**

**الهدف الوطني لدولة الكويت:**

**توثيق التنوع البيولوجي في دولة الكويت**

**المبرر المنطقي للهدف الوطني:**

**تطويروتقديم مفهوم شامل للتنوع البيولوجي في دولة الكويت والتأكيد على استمرارية عمليات الرصد والمحافظة على خصائصه.**

**الهدف الوطني لدولة الكويت:**

**تقديم المعرفة والفهم**

**المبرر المنطقي للهدف الوطني:**

**تطوير البحث في دولة الكويت والإشراف على وتدريب الكفاءات العاملة في مجال التنوع البيولوجي وخاصة تلك التي تتعلق باحتياجات الحفاظ على التنوع البيولوجي والتكنولوجيا البيولوجية وعمليات نقل تلك التكنولوجيا.**

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة

بحلول عام 2020، إتمام تحسين المعارف والقاعدة العلمية والتكنولوجيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وقيمه، ووظيفته، وحالته واتجاهاته، والآثار المترتبة على فقدانه، وتقاسم هذه المعارف والقاعدة والتكنولوجيات ونقلها وتطبيقها على نطاق واسع.

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الاخرى ذات الصلة

**أولاً: تدابير التنفيذ المتخذه وتقييم فعالتها، والعقبات المرتبطة بها والاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الهدف الوطني.**

**تنفيذ مشروع "رصد وتوثيق التنوع البيولوجي في دولة الكويت" وفق برنامج عمل الحكومة وبرامج التنمية المستدامة في دولة الكويت.**

**أهداف المشروع :**

الهدف الرئيسي من البرنامج هو "إنشاء قاعدة بيانات تشمل جميع مكونات التنوع البيولوجي في دولة الكويت بما فيها الأنواع المهددة بالانقراض" وذلك من خلال :

- تجميع البيانات والمعلومات المتوفرة عن جميع مكونات التنوع البيولوجي لدولة الكويت من خلال المصادر والمنشورات والأوراق العلمية.
- تحديث قاعدة بيانات مكونات التنوع البيولوجي لدولة الكويت (الأنواع والبيئات والتنوع الجيني لتلك الأنواع) المتوفرة خلال برامج المراقبة والرصد الحقلي الدوري في البيئة البرية والبحرية سواء في المناطق المحمية، مواقع الحماية المختلفة وخارج تلك المواقع، مع الاخذ بالاعتبار الأنواع المهددة بالانقراض، الانواع الغازية الغريبة ، والأنواع النادرة.
- مراجعة جميع الأنواع المهددة بالانقراض المسجلة بدولة الكويت في بيئاتها المختلفة مع بيان نوع المخاطر والتهديدات التي تواجه كل نوع مهدد ومدي تأثيرها ، تقييم الوضع الراهن للنوع على المستوى العالمي والمحلي وتوضيح الوسائل والحلول التخفيفية للحد من تلك المخاطر والتهديدات والتي تساهم في نقص أو فقد أي نوع مهدد ومواجهتها.
- إنشاء شبكة معلوماتية ذكية موحدة لإقامة قاعدة بيانات مكونات التنوع البيولوجي المختلفة.
- إعداد برنامج تدريبي مكثف لفريق عمل تابع للهيئة العامة للبيئة (بناء القدرات الفنية) للقيام برصد ودراسة جميع عناصر التنوع البيولوجي من خلال برامج الرصد البيئي الحقلي باستخدام تطبيقات وتقنيات علمية معتمدة حديثة والعمل علي بناء قاعدة بيانات إحصائية متطورة موحدة.
- تطوير برامج التوعية البيئية والتعليم نحو تعريف جميع مكونات التنوع البيولوجي المختلفة لدولة الكويت سواء البيئة البرية والبحرية وأهمية الحفاظ عليها ، قيمتها الاقتصادية ووسائل حمايتها علي المستوي الافقي بين عامة الناس من سكان دولة الكويت ابتداء من أطفال رياض الأطفال

وطلبة المدارس والجامعات والباحثين وعموم السكان من المقيمين وعلى المستوي العمودي من خلال تحسين طرق الحوار وصولا إلى متخذي القرار. من جهة أخرى ، يساهم المجتمع المدني سواء أفراد أو جمعيات تطوعية في توفير بيانات مكونات التنوع البيولوجي المختلفة، بعد تأهيلهم من خلال برامج تدريبية وورش عمل للتعريف بطرق التصنيف الدقيقة للأنواع بجانب طرق جمع البيانات وتحديد متطلبات الرصد والمسح والمراقبة لتلك الأنواع في بيئة الكويت .

**المخرجات المتوقعة من المشروع :**

- إعداد إدله إرشادية لتصنيف مكونات التنوع البيولوجي.
- إنشاء غرفة تبادل معلوماتية ( Clearing house mechanism ) خاصة بالتنوع البيولوجي تواكب التزامات دولة الكويت اتجاه الاتفاقيات الدولية والمعنية بتحديث المعلومات العلمية عن حالة التنوع البيولوجي في دولة الكويت.
- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية بالتنوع البيولوجي علي مستوى الأنواع والبيئات.
- إنتاج خرائط رقمية لدولة الكويت تعرض الجوانب المختلفة: أنواع التربة، هطول الامطار، التضاريس والاشكال الجيولوجية المختلفة، الغطاء النباتي، المناطق المحمية، الموارد والمصادر المائية، المناطق الحساسة بيولوجياً.
- إعداد كتاب وثائقي علمي للتنوع البيولوجي في الموائل الطبيعية وبيئاتها المختلفة في دولة الكويت
- إنتاج أطلس خاص بمكونات التنوع البيولوجي في دولة الكويت .
- إنشاء موقع على شبكة الانترنت متاح للجميع لتوضيح وتحديث وتوزيع مكونات التنوع البيولوجي في بيئاتها المختلفة لدولة الكويت .

**المراحل الرئيسية للمشروع :**

- توثيق مكونات التنوع البيولوجي في دولة الكويت.
- تقييم التنوع البيولوجي لدولة الكويت.
- تخطيط التنوع البيولوجي في دولة الكويت.

## العقبات:

- تحتاج بيانات مكونات التنوع البيولوجي لدولة الكويت في بيئاتها المختلفة - بالأخص النباتات البرية، الشعاب المرجانية، الثدييات البرية والبحرية، الزواحف والثعابين/الافاعي البرية والبحرية، الأسماك كالقروش، اللخم، بما فيها جميع الأنواع المهددة بالانقراض لدولة الكويت- إلى تطوير واعتماد برامج رصد ومراقبة دورية ومستمرة باستخدام تطبيقات وتقنيات علمية معتمدة حديثة من قبل الجهات المعنية والعاملة بقطاع التنوع البيولوجي بالدولة، وتقييم الوضع الراهن المحلي للأنواع المهددة بالانقراض مع الاخذ بالاعتبار ملاحظة ودراسة المؤثرات البيئية وأبرزها التغير المناخي، التلوث، تداعيات حرب الخليج 1990، أنشطة التنمية الصناعية ومستوي تأثيرها علي كل مكون والتي تساهم بفقد واستنزاف لتلك المكونات سواء على مستوي الأنواع والبيئات بما فيها مناطق الحماية والمحميات الطبيعية والمناطق الأكثر حساسية بيئياً كالأراضي الرطبة والشواطئ المدية الطينية، بجانب إدارة وبناء شبكة معلوماتية لقاعدة بيانات موحدة للتنوع البيولوجي بدولة الكويت تشارك فيها جميع الأطراف ذات العلاقة بما فيها الفرق التطوعية والأفراد وشركات القطاع الأهلي .
- تناقص ملحوظ لإعداد المختصين العاملين في مجال رصد ومراقبة مكونات التنوع البيولوجي في دولة الكويت، مما يساهم في عدم توفر بيانات ومعلومات كاملة متصلة عن التنوع البيولوجي لدولة الكويت، وحاجة معظم الكوادر الفنية العاملة بالتنوع البيولوجي إلى برامج تدريبية مكثفة لبناء القدرات الفنية للرصد والمراقبة وخاصة في التصنيف الدقيق الصحيح لجميع مكونات التنوع الاحيائي ولا سيما الشعاب المرجانية والثدييات البحرية بجانب القروش واللخم.
- قصور في توفير المعلومات والبيانات المنشورة بشأن الأنواع المهددة بالانقراض لدولة الكويت والخاصة بمتابعة تاريخ النوع المهدد في دولة الكويت، أماكن انتشاره، تواجده وتوزيعه داخل الدولة، مستوى ونقاط التكاثر، مواقع الحضانة، مسارات الهجرة وتتبع خطوط حركة الأنواع المهددة بين دول الانتشار المجاورة تمهيداً لإجراء تقييم دوري مستمر لوضع النوع في دولة الكويت سواء بالتزايد أو التناقص أو الاستقرار والثبات.
- قصور في البيانات والمعلومات حول مكونات التنوع البيولوجي المختلفة بما فيها المهددة بالانقراض داخل بيئات مواقع الحماية والمناطق المحمية البرية والبحرية والتي تعتبر الملاجئ الطبيعية لمعظم

الأنواع بعد التوسع والعمران الصناعي المتسارع والزيادة الطردية لعدد سكان دولة الكويت باتجاه الصحراء.

- لا توجد بيانات متوفرة عن جهد الصيد وكميات المخزون السمكي لدولة الكويت لدى منظمة الفاو والخاصة بإحصاءات كميات الصيد بالأوزان والاحجام ومدي تأثير ممارسات صغار الصيادين علي المخزون السمكي.
- على مستوى التعاون الدولي، يبقي عدم استكمال تصديق دولة الكويت على بعض الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالحفاظ على التنوع الأحيائي على رأس المعوقات ومنها اتفاقية بون للأنواع المهاجرة (CMS Bon Convention)، واتفاقية الطيور المائية المهاجرة الأفريقية/الأورو آسيوية AEWA.

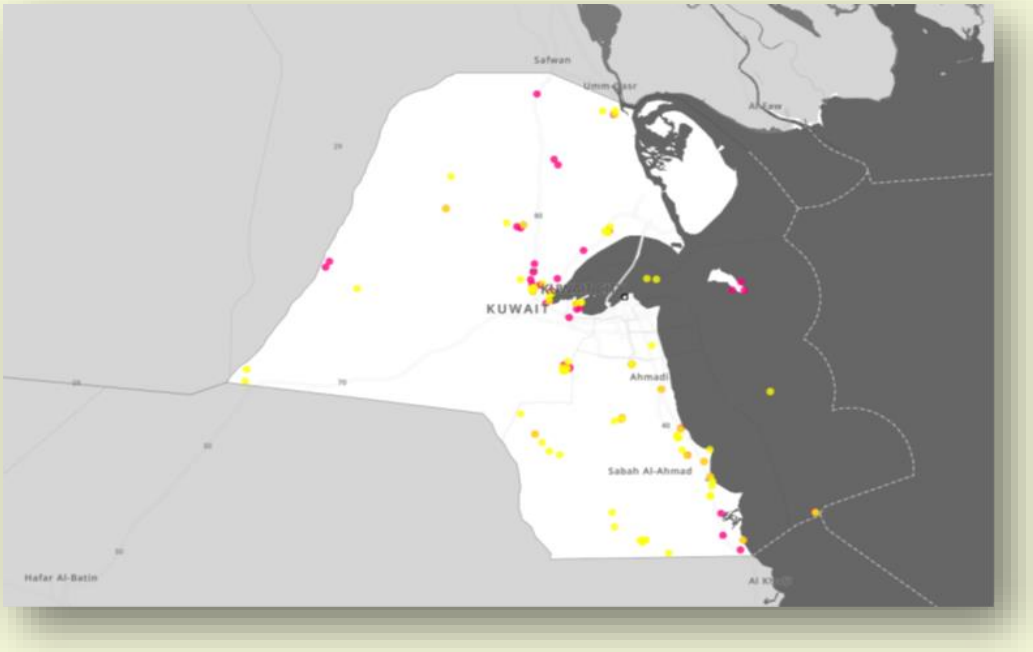


**BIODIVERSITY MONITORING SITES SUMMARY 2013-2016 (KEPA)**

**FAUNA**

**FLORA**

## الاحتياجات:

مازالت المصادر المالية في دولة الكويت محدودة ضمن خطة تدابير ترشيد الانفاق للدولة، وهناك حاجة لتوفير التمويل الكافي لدعم الآتي:

- ضمان استمرارية برامج الرصد والمراقبة لجميع مكونات التنوع الاحيائي في دولة الكويت في بيئاتها المختلفة.
- توفير متطلبات المسح من معدات وأجهزة وتقنيات حديثة.
- برامج البحث العلمي.
- برامج إدارة وتأهيل التنوع الأحيائي
- تدريب أطقم العمل الفني والأكاديمي.
- برامج التوعية البيئية المختلفة بين فئات المجتمع المختلفة.
- بناء الشبكة المعلوماتية الذكية.

## ثانياً: تقييم التقدم المحرزنحو تحقيق الهدف الوطني:

**فئة التقدم المحرزنحو تنفيذ الهدف:** على المسار الصحيح لتحقيق الهدف

حيث بدأ العمل بمشروع IUCN لإنشاء قاعدة بيانات جميع مكونات التنوع البيولوجي في دولة الكويت من 12 فبراير 2018 ولمدة 30 شهرا .

## المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم:

تجميع البيانات والمعلومات المتوفرة عن جميع مكونات التنوع البيولوجي لدولة الكويت من خلال المصادر والمنشورات والأوراق العلمية.

**مستوي الثقة في التقييم :** يستند إلى إدلة جزئية

هناك قيود في المعلومات والبيانات المنشورة بالأنواع المهددة بالانقراض لدولة الكويت والخاصة بمتابعة تاريخ النوع المهدد في دولة الكويت والجيني ، أماكن أنتشاره ، تواجده وتوزيعه داخل الدولة ، مستوي ونقاط التكاثر ومواقع الحضانة ، مسارات الهجرة وتتبع خطوط حركة الأنواع المهددة بين دول الانتشار المجاورة تمهيدا نحو تقييم دوري مستمر لوضع النوع في دولة الكويت سواء بالتزايد أو التناقص أو الاستقرار والثبات .

برامج الرصد والمراقبة لمكونات التنوع البيولوجي قصيرة المدي وليست دورية مستمرة وهناك معلومات محدودة عن مكونات التنوع الاحيائي في البيئة البحرية لدولة الكويت مثل الثدييات البحرية/ القروش/ اللخم بالإضافة للشعاب المرجانية والسلاحف البحرية .

**ثالثاً: وصف المساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي العالمية للتنوع البيولوجي:**

من خلال إدارة البيانات البيئية التابعة للهيئة العامة للبيئة، تم إنتاج خرائط رقمية لدولة الكويت تعرض الجوانب المختلفة: أنواع التربة، هطول الامطار،التضاريس والاشكال الجيولوجية المختلفة، الغطاء النباتي والمؤشرات النباتية، المناطق المحمية والمسيجات الايكولوجية، الموارد والمصادر المائية، المناطق الحساسة بيولوجياً سواء البرية والبحرية ( مسطحات طينية مديه / الشعاب المرجانية والجزر )، مواقع المشاريع والأنشطة البشرية الاسكانية والصناعية، حقول النفط، المعسكرات، أماكن التخييم، مناطق الرعي، بيانات مستويات الانبعاثات والملوثات وجودة الهواء، جودة المياه سواء مياه البحر والمياه الجوفية.

**الهدف الوطني لدولة الكويت:**

**تخطيط التنوع البيولوجي في دولة الكويت**

**المبرر المنطقي للهدف الوطني**

**وضع اتجاهات بيئية للتخطيط والإدارة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية اعتمادا على المعلومات الحالية الخاصة بطريقة عمل النظم البيئية وذلك لمنع أو تخفيف الآثار السلبية ونتائجها.**

**الهدف الوطني لدولة الكويت**

**تنفيذ الاستراتيجية**

**المبرر المنطقي للهدف الوطني**

**اشتراك الهيئة العامة للبيئة مع الوكالات الأخرى لتنفيذ الاستراتيجية عن طريق سياسة ترتيب الأولويات في إطار زمني واقعي.**

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة

**بحلول عام 2015، يكون كل طرف قد أعد واعتمد كأداة من أدوات السياسة، وبدأ في تنفيذ استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي بحيث تكون فعالة وتشاركية ومحدثة.**

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الاخرى ذات الصلة

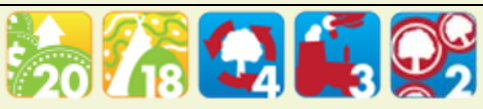

## أولاً: تدابير التنفيذ المتخذه وتقييم فعالتها، والعقبات المرتبطة بها والاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الهدف الوطني:

تم الانتهاء من اعداد الاستراتيجية الوطنية للتنوع الاحيائي في دولة الكويت 2011- 2020 وتم اعتمادها في تاريخ 2018/11/12، والتي تهدف بشكل عام إلى حماية التنوع الأحيائي في موارد النظم الطبيعية والمعدلة والزراعية في دولة الكويت، وتشجيع الحفاظ على الاستخدام المستدام لهذه الموارد لصالح الأجيال الحالية والقادمة. كما تهدف في المقام الأول إلى وضع اعتبارات التنوع الأحيائي في دائرة التخطيط الوطني وعملية التنمية وذلك من خلال توعية جميع القطاعات الوطنية ذات الصلة وتحفيزها على المشاركة الفعالة في تنفيذ بنود الاستراتيجية كل في مجاله. كما تهدف أيضاً إلى خلق إطار عمل لسياسة متناسقة ومتكاملة تدعم الحفاظ على التنوع الأحيائي والاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الأحيائية في دولة الكويت.

الاستراتيجية هي إطار توجيهي لحفظ التنوع الأحيائي في دولة الكويت على مدى السنوات العشر القادمة. وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من المبادئ التي اتفقت عليها الحكومات والمنظمات وهي مدرجة جميعها في هذه الاستراتيجية.

وتؤكد حكومة دولة الكويت أن اعتبارات التنوع الأحيائي يتم إدماجها بشكل مباشر داخل العملية الحالية للتنمية وذلك لتطوير خطة رئيسية مع التركيز الخاص على البيئات المنتجة الهشة وغيرها على طول المنطقة الساحلية في جون الكويت وخور الصبية. ولابد من وجود رقابة صارمة على ردم المناطق الساحلية وتطبيق لوائح التخطيط بفاعلية من خلال إصدار العقوبات وإزالة أية منشآت غير قانونية وخاصة على طول المناطق الساحلية. كما أنه يتم حالياً الاستناد على اهمية التنوع الأحيائي والمحافظة على المناطق المحمية في خطة التنمية 2035 والمخطط الهيكلي الرابع 2040 لدولة الكويت.

وقد صدر القانون رقم (42) لسنة 2014 بشأن حماية البيئة ونشر بالجريدة الرسمية لحكومة دولة الكويت " الكويت اليوم" في 13 يوليو 2014. ويحتوي القانون على ثمانية أبواب مشتملة على 181 مادة، وقد ذكر في القانون ضمن باب الأحكام العامة تعريف المصطلحات المعنية بالتنوع الاحيائي، كما ذكر ان أحكام هذا القانون تسري على جميع الهيئات والأفراد. وتم تخصيص صندوق حماية البيئة ليعتني بإقامة المشاريع الهادفة لحماية البيئة، كما اشتمل الفصل الثاني في باب الأحكام العامة على حماية البيئة البرية والزراعية من التلوث. أما الباب الرابع فاشتمل على حماية البيئة المائية والساحلية من التلوث، كما اشتمل الباب الخامس مواداً حول التنوع البيولوجي تناولت في الفصل الأول حماية الكائنات الفطرية البرية أو البحرية المهددة بالانقراض، والفصل الثاني المحميات الطبيعية والفصل الثالث جون الكويت. كما تضمن الباب

السادس في الفصل الثاني إنشاء شرطة للبيئة. وقد فرض القانون عقوبات مغلظة ومشددة حول المخالفات البيئية.

## العقبات

- طول الدورة المستندية .
- ضعف آلية الربط وتبادل المعلومات بين القطاعات المختلفة في الدولة.
- نقص في أعداد الكوادر الوطنية المختصة في مجال إعداد وتقييم الاستراتيجيات الوطنية المعنية في التنوع البيولوجي.
- نقص المعلومات الخاصة بمتابعة وقياس مؤشرات نجاح الاستراتيجية.
- تركيز التنمية الحالية على قدرات وتكنولوجيا جديدة أكثر من تشجيع عملية المحافظة على البيئة.
- غالباً ما تتم الموافقة على مقترحات الخطط الرئيسية في الدولة لاسباب جماهيرية وسياسية مكثفة
- الرقابة الغير فعالة.

## الاحتياجات

- توفير الدعم السياسي والحرص على دمج وتوافق السياسات والتشريعات في القطاعات المعنية في الدولة.
- التنسيق الفعال بين الهيئات الحكومية والغير حكومية والقطاع الخاص.
- التقييم المسبق لجميع مشاريع التخطيط والتنمية من خلال تقييم الأثر البيئي لها، بحيث يتم تصميم المشاريع وإدارتها من البداية بطريقة تتسم بالحساسية تجاه البيئة.
- التنسيق وزيادة الانسجام لسياسات وبرامج وتشريعات مختلف القطاعات المعنية وذلك لملئ الثغرات في تنظيماتها المؤسسية وتقليل التجاوزات والتداخلات.

**ثانياً: تقييم التقدم المحرزنحو تحقيق الهدف الوطني:**

**فئة التقدم المحرزنحو تنفيذ الهدف:** على المسار الصحيح لتحقيق الهدف.

**المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم : البيانات والمعلومات**

يتم حالياً التنسيق لتعميم الاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي في دولة الكويت على مختلف قطاعات الدولة ليتم العمل والالتزام بها ودمجها في الخطة الانمائية للدولة.

**مستوي الثقة في التقييم : يستند إلى إدلة جزئية**

**مدي كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم : الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي**

**ثالثاً: وصف المساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي العالمية للتنوع البيولوجي:**

**حرص دولة الكويت على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 التي أقرتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 ووضع خطط متناغمة مع الخطة الانمائية للبلاد لتنفيذ تلك الأهداف الأممية، وأهمها الأهداف البيئية المتعلقة بالمناخ والبيئات البحرية والجوية والبرية.**

**الهدف الوطني لدولة الكويت**

**إدارة التنوع البيولوجي في دولة الكويت**

**المبرر المنطقي للهدف الوطني**

**تقوية ودعم القدرات التنظيمية والمؤسسية وذلك من أجل الإدارة المنسقة والمحافظة على التنوع البيولوجي في دولة الكويت، خاصة عن طريق تحسين آليات صنع السياسات المتكاملة ووضع وتنفيذ الترتيبات التشريعية ومراقبة الالتزام بها.**

## أهداف أيتشي أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة

**بحلول عام 2020 كحد أقصى، تكون الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة على جميع المستويات قد اتخذت خطوات لتنفيذ خطط أو تكون قد نفذت خططاً من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتكون قد سيطرت على تأثيرات استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة.**

## أهداف أيتشي أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الاخرى ذات الصلة

## أولاً: وصف تدابير تنفيذ الهدف 4 المتخذة في الدولة وتقييم فعاليتها والعقبات المرتبطة بها والاحتياجات العلمية والتقنية اللازمة لتحقيق الهدف الوطني

أصدرت الهيئة العامة للبيئة أول قانون متكامل لحماية البيئة بالكويت رقم (42) لسنة 2014 بشأن حماية البيئة بتاريخ 2014/6/29، وقد نشر القانون **بالجريدة الرسمية للدولة (الكويت** اليوم) بتاريخ 2014/7/13، وهو ما يعني بدء العمل به اعتباراً من 12 أكتوبر 2014. يسري العمل بقانون حماية البيئة على جميع الجهات العامة والخاصة والأفراد. حيث يتكون من باب تمهيدي يشتمل على ثلاثة فصول، وتسعة أبواب رئيسية يتكون بعضها من عدة فصول، وإجمالي عدد مواده 181 مادة.

(https://epa.org.kw/Portals/0/PDF/epa-law-2015pdf.pdf )

وأحال القانون في بيان الأحكام التفصيلية إلى اللوائح التنفيذية لتساهم في تطبيق قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 و المعدل بعض أحكامه بالقانون رقم (99) لسنة2015 وعدد اللوائح 17 لائحة (https://epa.org.kw/ExecutiveLists) وكذلك تم اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون. حيث **تصدر** بعضها من الوزير المختص، وبعضها تصدر من مدير عام الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة.

**ومن مستجدات قانون حماية البيئة :**

- نصّ القانون على إنشاء صندوق خاص لإقامة المشاريع الهادفة لحماية البيئة ومصادرها والحفاظ على توازنها، ودعم جهود احتواء الكوارث والأزمات البيئية، وتشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- فرض تكليفات محددة على جهات الدولة المعنية والمختصة، وحدد لها مددًا زمنية لتنفيذ تلك التكاليف، وتتراوح هذه المدد ما بين 3 - 6 أشهر، وسنة وسنتين و3 سنوات و5 سنوات و7 سنوات.
- تضمن القانون العديد من النصوص والقواعد والأحكام الجديدة والهامة في مجال الاهتمام بحماية البيئة في دولة الكويت، ومواجهة كل ما يهدد سلامتها، ومثالا عليها: إنشاء شرطة متخصصة بشئون البيئة، وجود مراقبين بيئيين في المؤسسات العامة، إنشاء إدارات متخصصة بالبيئة في مؤسسات الدولة.
- تضمن القانون باباً كاملاً للعقوبات على المخالفات البيئية للأحكام المنصوص عليها فى القانون، وتتراوح العقوبات من: **الغرامة** من 50 د.ك إلى مليون دينار كويتي، والحبس من 24 ساعة حتى الحبس المؤبد،

والإعدام في حالة المخالفات لأحكام المادة 25 من القانون وهي الخاصة بالنفايات النووية، بالإضافة إلى المسئولية المدنية والتعويض.

- منح الضبطية القضائية لبعض موظفي الهيئة العامة للبيئة للتفتيش وضبط المخالفات البيئية.

## العقبات

- التشابك في الاختصاص البيئي بين الهيئات والوزارات البيئية في الدولة حيث تحول دون فعالية التشريعات البيئية.
- تعدد وتنوع القرارات الإدارية الصادرة عن الجهات العاملة في مجال حماية البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية حيث تتولى عدة جهات في الدولة حماية البيئة والموارد الطبيعية والمعدنية، ولها الصلاحيات في إصدار القرارات الإدارية واللوائح المتعلقة بالبيئة، حتى وان كانت تتشابه أو تتعارض مع القرارات الصادرة من أجهزة الدولة الأخرى.
- من اهم المعوقات نقص الكوادر البشرية المؤهلة لتطبيق القوانين البيئية والاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية.
- عدم وجود نظام الكتروني يربط بين الجهات المعنية بالدولة لتطبيق قانون حماية البيئة.
- قلة الكفاءات الوطنية العاملة في مجال الضبطيات القضائية من فئة الذكور.
- وجود فجوة بين إدراك الافراد وتطبيقهم لقانون حماية البيئة.

## الاحتياجات

- تعين فنين من الكفاءات الوطنية للعمل في المجال البيئي.
- إعداد وتنفيذ برامج التوعية البيئية المختلفة بين فئات المجتمع المختلفة بعدة لغات للمواطنين والمقيمين لنشر الوعي البيئي.
- إيجاد آلية للربط بين الجهات والهيئات المختصة بالدولة لتطبيق قانون حماية البيئة.
- السعي لإدراج قانون حماية البيئة في المناهج التعليمية لتأسيس وتوعية الأجيال القادمة.
- تعيين الكفاءات الوطنية العاملة في مجال الضبطيات القضائية من فئة الذكور.

**ثانياً : تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الوطني:**

**فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف : علي المسار الصحيح، حيث بدأ تطبيق القانون منذ 12 أكتوبر 2014 وتم في عام 2016 تحرير 1369 مخالفة بحق المخالفين لقانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 وتعديلاته رقم (99) لسنة 2015، منها 1088 للأفراد،281 للمنشآت (مصانع، جهات حكومية، مجمعات تجارية، محطات غسيل، مطابع.... إلخ).**

**تاريخ إجراءات التقييم :**

**المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم : البيانات والمعلومات**

البيانات و الإحصائيات الناتجة من حصر المخلفات المحررة بمحاضر الضبط

**مستوي الثقة في التقييم : يستند إلى إدلة جزئية**

البيانات و الإحصائيات الناتجة من حصر المخلفات المحررة بمحاضر الضبط.

**مدي كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم : الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي**

يتم حصر البيانات سنويا من قبل إدارة الالتزام البيئي بالهيئة العامة للبيئة و عمل الاحصائيات الخاصة بعدد المخالفات حسب نوعها.

**ثالثاً: وصف المساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي العالمية للتنوع البيولوجي:**

يتم حصر البيانات سنويا من قبل إدارة الالتزام البيئي بالهيئة العامة للبيئة و عمل الاحصائيات الخاصة بعدد المخالفات حسب نوعها بالتعاون مع وزارة الداخلية متمثلة في شرطة البيئة وعدد من قطاعات الدولة المعنية بتنفيذ القانون بتفويض عدد من ممثليهم للحصول على صفة الضبطية القضائية التابعة للهيئة العامة للبيئة.

## الهدف الوطني لدولة الكويت

**استخدام الموارد البيولوجية في دولة الكويت**

## المبرر المنطقي للهدف الوطني

**مراجعة الاستخدام الحالي لجميع الموارد البيولوجية في دولة الكويت لتحديد الحوافز الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تتبنى هذا الاستخدام داخل الحدود المدعومة والمثلى وخاصة في القطاعات الرئيسية المعتمدة على الموارد مثل الزراعة ومصايد الأسماك.**

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة

بحلول عام 2020، يتم على نحو مستدام إدارة وحصاد جميع الأرصدة السمكية واللافقاريات والنباتات المائية، بطريقة قانونية وبتطبيق النُهج القائمة على النظام الإيكولوجي، وذلك لتجنب الصيد المفرط، ووضع خطط وتدابير إنعاش لجميع الأنواع المستنفدة، ولا يكون لمصايد الأسماك تأثيرات ضارة كبيرة على الأنواع المهددة بالانقراض والنظم الإيكولوجية الضعيفة، وأن تكون تأثيرات مصايد الأسماك على الأرصدة السمكية والأنواع والنظم الإيكولوجية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة.

بحلول عام 2020، تُدار مناطق الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة على نحو مستدام، لضمان حفظ التنوع البيولوجي.

بحلول عام 2020، يُخفَّض التلوث، بما في ذلك التلوث الناتج عن المغذيات الزائدة، إلى مستويات لا تضر بوظيفة النظم الإيكولوجية وبالتنوع البيولوجي.

بحلول عام 2015، تُخفَّض إلى أدنى حد الضغوط البشرية المتعددة على الشعب المرجانية، والنظم الإيكولوجية الضعيفة الأخرى التي تتأثر بتغير المناخ أو تُحمّض المحيطات، من أجل المحافظة على سلامتها ووظائفها.

بحلول عام 2020، استعادة وصون النظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسية، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بالمياه، وتسهم في الصحة وسبل العيش والرفاه، مع مراعاة احتياجات النساء والمجتمعات الأصلية والمحلية والفقراء والضعفاء.

**أولاً: تدابير التنفيذ المتخذه وتقييم فعاليتها، والعقبات المرتبطة بها والاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الهدف الوطني.**

- منع الصيد في جون الكويت بصفة خاصة بناء على المادة 108 ، والصيد بصفة عامة بناء على المادة 100 من قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 والمعدل بعض احكامه بالقانون رقم 99 لسنة 2015.
- اصدار قرار بمنع الصيد عن طريق استخدام الجر الخلفي.
- قامت الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بإصدار عدة قرارات لتنظيم الصيد والمحافظة على المصيد: مثل قرارات منع الصيد باستخدام بعض أنواع شباك الصيد المخالفة للاشتراطات او المضرة بالبيئة والمصيد، بالإضافة إلى منع الصيد في منطقه جون الكويت والبعد ثلاث اميال من الساحل الكويتي. كما أصدرت عده قرارات لتنظيم الصيد والمحافظة على مصايد الاسماك الاقتصادية والتي منها الربيان والزبيدي والميد والكنعد بالإضافة الى تنظيم صيد محار اللؤلؤ.
- إزالة مزارع الأسماك من جون الكويت وذلك بناء على توصيات المجلس الأعلى للبيئة ونقلها للمنطقة الجنوبية.
- وضع معايير واشتراطات بيئية للاستزراع المائي (خارج جون الكويت).
- اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الجهة المخالفة بناء على قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 والمعدل بعض احكامه بالقانون رقم 99 لسنة 2015 والخاصة بالصرف الصحي .
- تقييم دراسات المردود البيئي المعدة من قبل الشركات المعتمدة وتم إضافة تقييم المردود الاجتماعي لدراسات المشاريع الانشائية المقامة والمقترحة.
- متابعة وتقييم النقع البحرية من خلال اجراء تحاليل بيولوجية وكيميائية بالتعاون مع شركات التأهيل البيئي المعتمدة من قبل الهيئة العامة للبيئة.
- إزالة المنطقة الصناعية الحرفية في منطقة ساحل عشيرج بناء على توصية المجلس الأعلى للبيئة.
- قامت الهيئة العامة للبيئة بالتعاون مع المركز البريطاني CEFAS بإجراء مشروع بحثي مشترك بغرض التأكد من حجم التلوث الذي تشكله المنشآت الصناعية للمنطقة البحرية القريبة من ساحل عشيرج.

- تقوم الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة والفرق التطوعية بمتابعة وضع الشعاب المرجانية وعمل مرابط بحرية لحمايتها.
- تسعى الهيئة العامة للبيئة الى ضم الجزر الجنوبية لدولة الكويت ضمن المحميات الطبيعية.
- قامت الهيئة العامة لشئون الزراعه والثروة السمكية بإدراج الشعاب المرجانية ضمن المناطق ذات الحساسية البيئية والمحاذير البيئية التي يحظر العبث بها في سبيل الحفاظ عليها.
- المشروع المشترك بين الهيئة العامة للبيئة وجامعة الكويت وبتمويل من مؤسسة التقدم العلمي والخاص "بمشروع بحث أثر العوامل الاجتماعية الاقتصادية الساحلية على صحة وسلامة الأحياء البحرية وتوزيعها وتنوعها في دولة الكويت".
- مشروع اعادة تاهيل المناطق الايكولوجية المتضررة من البيئة البحرية في دولة الكويت.

## العقبات

- ضعف آليات التنسيق بين الجهات الحكومية والاهلية المختصة بشئون البيئة.
- تعدد وتداخل الصلاحيات بين الجهات الحكومية كبلدية الكويت، الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية والوزارات الاخرى.
- نقص في الكوادر الوطنية المتخصصة في حماية البيئة البحرية.

## الاحتياجات

- تدريب الكوادر الوطنية المتخصصة في حماية البيئة البحرية.
- التنسيق بين الجهات الحكومية والاهلية المختصة بشئون البيئة البحرية كلا حسب اختصاصه.
- تقديم الدعم المالي للقيام بالأبحاث العلمية المحلية والعالمية.
- زيادة الوعي والتثقيف البيئي في المجتمع حول المحافظة على التنوع البيولوجي في البيئة البحرية.
- تبادل المعلومات والخبرات بين الجهات المعنية في دولة الكويت والدول المجاوره.

**ثانياً: تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الوطني:**

**فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف :** علي المسار الصحيح لتحقيق الهدف

**المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم : البيانات والمعلومات**

1. http://website.paaf.gov.kw/portal/page?_pageid=136,2619912&_dad=portal&_schema=PORTAL
2. http://www.emisk.org/emisk/ProjectOverview.aspx?prj=3
3. http://ropme.org/411_SOMER_REPORTS_EN.clx

**مستوي الثقة في التقييم : يستند إلى إدلة جزئية**

**مدي كفاية المعلومات لدعم التقييم : الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي**

**ثالثاً: وصف المساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي العالمية للتنوع البيولوجي:**

- رصد الثديات البحرية.
- رصد السلاحف البحرية.
- برامج توعوية.
- توثيق للحياة البحرية والساحلية.

**الهدف الوطني لدولة الكويت**

تقييم التنوع البيولوجي في دولة الكويت

**المبرر المنطقي للهدف الوطني**

وضع إجراءات اجتماعية واقتصادية تعكس القيمة الحقيقية للتنوع البيولوجي وذلك لتشجيع المحافظة عليه والاستخدام الصحيح للموارد البيولوجية النادرة ومكافحة التلوث والتدهور البيئي والحث على الأنشطة التي تتسم بالحساسية والاهتمام تجاه التنوع البيولوجي.

**الهدف الوطني لدولة الكويت**

الدور الدولي لدولة الكويت

**المبرر المنطقي للهدف الوطني**

رعاية ودعم الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي وخصوصا فيما يتعلق بالفصائل المهاجرة والبيئات الطبيعية.

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة

بحلول عام 2015، يسري مفعول بروتوكول ناغويا للحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، ويتم تفعيله، بما يتماشى مع التشريع الوطني.

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الاخرى ذات الصلة

**أولاً: تدابير التنفيذ المتخذه وتقييم فعالتها، والعقبات المرتبطة بها والاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الهدف الوطني.**

تم تصديق دولة الكويت على بروتوكول ناغويا في الثاني من يونيو لعام 2017. وتم إعداد مسودة مقترح قانون لمراجعته واعتماده.

**العقبات**

**الاحتياجات**

**ثانياً: تقييم التقدم المحرزنحو تحقيق الهدف الوطني:**

**فئة التقدم المحرزنحو تنفيذ الهدف:** هناك تقدم نحو تحقيق الهدف على المستوى الوطني ولكن بمعدل غير كاف.

**المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم :** البيانات والمعلومات

**مستوي الثقة في التقييم :** يستند إلى إدلة محدودة

**مدي كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم :** لا يوجد نظام للرصد

**ثالثاً: وصف المساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي العالمية للتنوع البيولوجي:**

تم تصديق دولة الكويت على بروتوكول ناغويا في الثاني من يونيو لعام 2017. وتم إعداد مسودة مقترح قانون لمراجعته واعتماده.

## الهدف الوطني لدولة الكويت

**الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال المناطق المحمية**

## المبرر المنطقي للهدف الوطني

**وضع نظام للمناطق المحمية في البيئات الصحراوية والبحرية في دولة الكويت بهدف الحماية والمحافظة على النباتات والحيوانات الطبيعية البرية والبحرية بحيث يتسم هذا النظام بالدقة وأن يكون عمليا من الناحية البيئية.**

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة

**بحلول عام 2020، يتم حفظ 17 في المائة على الأقل من مناطق اليابسة ومناطق المياه الداخلية و10 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، خصوصًا المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، من خلال نظم مدارة بفاعلية ومنصفة وتتسم بالترابط الجيد، وممثلة إيكولوجياً للمناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المنطقة، وإدماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية الأوسع نطاقاً.**

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الاخرى ذات الصلة

**أولاً: تدابير التنفيذ المتخذه وتقييم فعالتها، والعقبات المرتبطة بها والاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الهدف الوطني.**

**النطاق المؤسسي:**

تأسست الهيئة العامة للبيئة في عام 1996 وفقا للقانون رقم 1995/21 و 1996/16. وهي الجهة الرقابية المختصة بحماية البيئة في الدولة. وتقوم بدور مركز التنسيق لمختلف الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بهذا الشأن ومنها اتفاقية التنوع البيولوجي CBD واتفاقية تنظيم الاتجار في أنواع النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض CITES، واتفاقية المحافظة على الأراضي الرطبة RAMSAR وغيرها. فضلا عن قيامها بتمثيل الكويت كعضو دولة في الاتحاد الدولي لصون الطبيعة IUCN. وتختص بوضع المبادئ التوجيهية لحفظ التنوع البيولوجي، فضلا عن تعيين وإدارة المناطق المحمية في دولة الكويت.

**النطاق التشريعي:**

يعد القانون الرئيسي الخاص بحماية البيئة في الكويت هو القانون رقم 42 لسنة 2014 المعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 99 لسنة 2015، ولا سيما المواد المتعلقة بالتنوع الأحيائي والمحميات الطبيعية (الباب الخامس)، وهو ما يشير إلى السياسة العامة للدولة لحماية البيئة. وهناك عدد من التشريعات واللوائح التنظيمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناطق المحمية وتشمل ما يلي :

- القانون رقم 1995/21 والقانون رقم 1996/16 بشأن إنشاء الهيئة العامة للبيئة.
- القرار رقم 2001/210 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة. المواد (81-85).
- قرار الهيئة العامة للبيئة رقم 2005/1 بشأن منع الصيد في دولة الكويت.
- الاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي في دولة الكويت.
- قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 المعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 99 لسنة 2015، ولا سيما المواد المتعلقة بالتنوع الأحيائي والمحميات الطبيعية (الباب الخامس).
- قرارات المجلس الأعلى للبيئة رقم (7) و (8) لسنة 2016 والخاصة بتحديد المناطق المحمية في الدولة.
- اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة والصادرة بالقرار رقم 3 لسنة 2017 فيما يخص التنوع الأحيائي (الباب الخامس – المواد 100-110 من قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 المعدل بالقانون رقم 99 لسنة 2015).

**المحميات الطبيعية في الكويت:**

يبلغ عددالمحميات المعلنة 12 محمية طبيعية، اثنتان منها بحرية، وهي صادرة بالقرارات رقم (7) و (8) لسنة 2016. يتم إدارة هذه المناطق من قبل جهات إشرافية بخطط إدارة تهدف إلى تعزيز وتطوير المنطقة المحمية والتيقن من استمرارها في أداء دورها الحيوي. وهذه المناطق مدرجة على القائمة العالمية للمناطق المحمية WDPA.

**النظرة المستقبلية:**

العمل مستمر لتحديد ودراسة الوضع البيئي والتنوع الأحيائي في مناطق أخرى مثل الضباعية (طروب) وفيضة السدر والجزر الجنوبية (كبر – قاروه – أم المرادم) وذلك لاعتمادها كمحميات طبيعية من قبل المجلس الأعلى للبيئة. كما يتم التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة (بلدية الكويت) لتحديد المواقع المقترحة للحماية والمناطق ذات الحساسية البيئية وتضمينها في المخطط الهيكلي العام لدولة الكويت 2040.

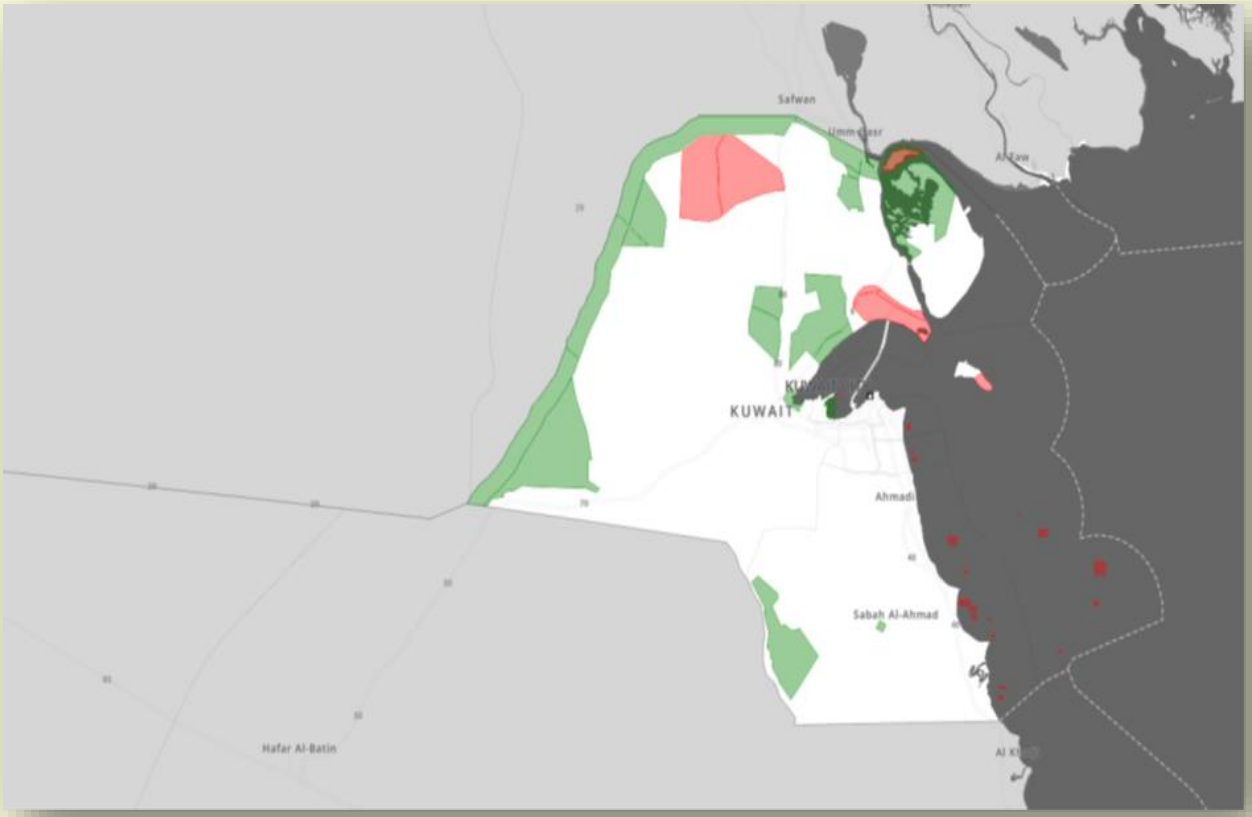


PROPOSED AND DESIGNATED PROTECTED AREAS (WDPA)

**المحميات الطبيعية القائمة في دولة الكويت وفقاً لقرارات المجلس الأعلى للبيئة رقم (7) و(8) لسنة 2016 تم تحديد المناطق التالية محميات ومسيجات طبيعية وتحديد الجهات المالكة والمشرفة عليها**

| م | الاسم | المساحة (كم²) | طبيعتها | الجهة المالكة | الجهة المشرفة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الخويسات (الجهراء) | 17.91 كم² | محمية برية | الهيئة العامة للبيئة | الهيئة العامة للبيئة |
| 2 | صباح الأحمد | 325.03 كم² | محمية برية | الهيئة العامة للبيئة | مركز العمل التطوعي |
| 3 | خليج الصليبيخات (الدوحة سابقاً) | 1.22 كم² | محمية برية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية |
| 4 | أم النقا | 70.76 كم² | محمية برية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية |
| 5 | أم قدير | 296.17 كم² | محمية برية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية |
| 6 | وادي الباطن | 520.62 كم² | محمية برية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية |
| 7 | الهويملية | 172.62 كم² | محمية برية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية |
| 8 | مركز الحياة الفطرية بمنطقة الليلاح | 135 كم² | مسيجة ايكولوجية | معهد الكويت للأبحاث العلمية | معهد الكويت للأبحاث العلمية |
| 9 | ضلع القرين الطبيعية | 6.21 كم² | مسيجة ايكولوجية | شركة نفط الكويت | مركز العمل التطوعي |
| 10 | مبارك الكبير البحرية | 510.22 كم² | محمية بحرية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية |
| 11 | الصليبيخات البحرية | 15.87 كم² | محمية بحرية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية | الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية |
| 12 | محمية سعد | 1.31 كم² | محمية برية | الهيئة العامة للبيئة | الهيئة العامة للبيئة |
| | المساحة الكلية للمناطق المحمية | 2,072.94 كم² | | | |

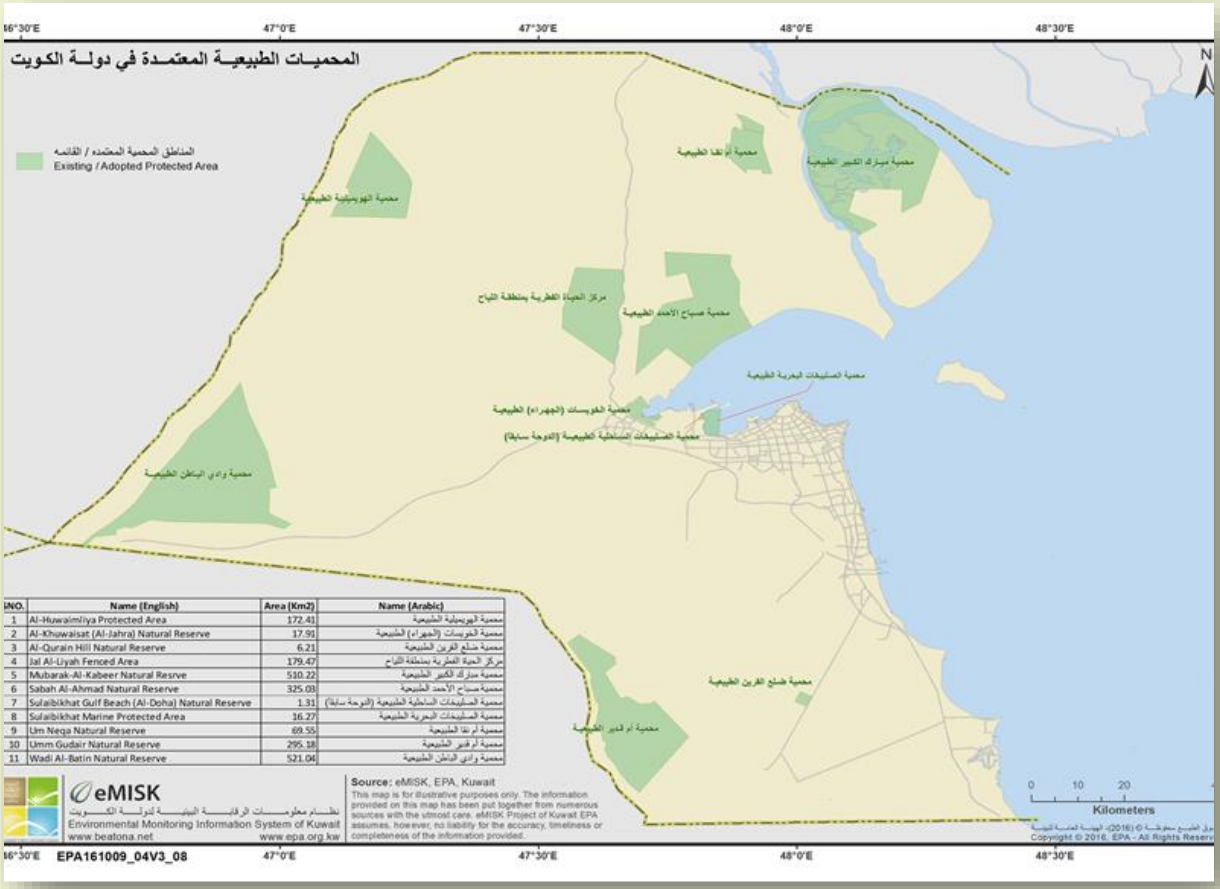


| NO. | Name (English) | Area (Km2) | Name (Arabic) |
|---|---|---|---|
| 1 | Al-Huwaimliya Protected Area | 172.41 | |
| 2 | Al-Khuwaisat (Al-Jahra) Natural Reserve | 17.91 | |
| 3 | Al-Qurain Hill Natural Reserve | 6.21 | |
| 4 | Jal Al-Liyah Fenced Area | 179.47 | |
| 5 | Mubarak-Al-Kabeer Natural Resrve | 510.22 | |
| 6 | Sabah Al-Ahmad Natural Reserve | 325.03 | |
| 7 | Sulaibikhat Gulf Beach (Al-Doha) Natural Reserve | 1.31 | |
| 8 | Sulaibikhat Marine Protected Area | 16.27 | |
| 9 | Um Neqa Natural Reserve | 69.55 | |
| 10 | Umm Gudair Natural Reserve | 295.18 | |
| 11 | Wadi Al-Batin Natural Reserve | 521.04 | |

## العقبات

- صغر المساحة الإجمالية للدولة والحاجة الماسة للعديد من المناطق لتغطية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ولتلبية متطلبات التنمية لكافة القطاعات في الدولة.
- تدهور العديد من المواقع والأراضي بسبب عقود من الظروف الطبيعية الصعبة والممارسات البشرية المدمرة.
- تعدد الجهات المشرفة على المحميات الطبيعية واختلاف الطرق المتبعة في إدارتها.
- قلة التمويل المتاح لتنفيذ العديد من البنود الخاصة بإدارة المناطق المحمية.
- تداخل الأنشطة والخدمات الخاصة ببعض الجهات الرسمية مع المناطق المحمية.
- ضعف التنسيق ما بين الجهات التي تملك و/أو تشرف على المحميات الطبيعية.

- قلة الوعي البيئي لدى الجمهور بأهمية الأنظمة البيئية والتنوع الأحيائي والخدمات التي تقدمها، وضرورة وكيفية المحافظة عليها.
- ضعف الرقابة على واستمرار بعض الأنشطة التي تؤدي إلى تدهور النظم البيئية والموائل وتناقص التنوع الأحيائي.

## الاحتياجات

- بناء القدرات في المجالات المتعلقة بكل من تحديد قيمة التنوع الأحيائي والخدمات التي تقدمها الأنظمة البيئية، دراسة الأنظمة البيئية ورصد وتوثيق التنوع الأحيائي وإدارة المحميات الطبيعية.
- إنشاء برامج شاملة متعددة المحاور للتوعية البيئية وخاصة بأهمية التنوع الأحيائي وطرق المحافظة عليه.
- إعداد وتنفيذ برامج لتأهيل المواقع المتدهورة وتنظيم أنشطة الرعي والتخييم.
- توفير التمويل الكافي لإدارة المحميات الطبيعية لتوفير الحماية الكافية لها وتنفيذ البرامج الخاصة بخطط إدارتها.
- التنسيق والتعاون بين الجهات المالكة والمشرفة على المحميات الطبيعية والجهات الأخرى ذات العلاقة بمواضيع المحميات الطبيعية والتنوع الأحيائي.
- تشديد الرقابة على المحميات الطبيعية والتنسيق مع الجهات الرسمية والأهلية لضبط التعديات عليها.
- تشجيع الدراسات والبحوث المتعلقة بتوثيق والمحافظة على وتنمية وتأهيل التنوع الأحيائي.

**ثانياً: تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الوطني:**

**فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف:** هناك تقدم نحو تحقيق الهدف على المستوى الوطني ولكن بمعدل غير كاف.

**المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم : البيانات والمعلومات**

- **قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 ولوائحه التنفيذية**
- **قرارات المجلس الأعلى للبيئة رقم 7 و 8 لسنة 2016 المتضمنة لأسماء المناطق المحمية وإحداثياتها والجهات المالكة لها والمشرفة عليها**
- **جدول يتضمن مساحات المناطق المحمية القائمة والتي تم حسابها عن طريق إدارة البيانات البيئية بالهيئة العامة للبيئة**

**مستوي الثقة في التقييم : يستند إلى أدلة شاملة**

**مدي كفاية المعلومات لدعم التقييم :**

**الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي، حيث يشمل مساحات المناطق المحمية القائمة بينما لا يشمل المساحات الخاصة بالمناطق المقترحة لإمكانية تغير المساحة نتيجة تعارضها مع منشآت أو خدمات لجهات أخرى.**

**ثالثاً: وصف المساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي العالمية للتنوع البيولوجي:**

تم تهيئة كلا من الإطار المؤسسي والتشريعي لتحقيق الهدف، وذلك عن طريق إنشاء الهيئة العامة للبيئة وما تتضمنه من وحدات إدارية تختص بتعيين وإدارة المناطق المحمية في دولة الكويت، وإصدار قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 ولوائحه التنفيذية المنظمة لحماية البيئة في الدولة. كما تم العمل على تحديد ودراسة المناطق المحمية القائمة والمقترحة والتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة وإصدار القرارات المنظمة لذلك من خلال المجلس الأعلى للبيئة كما ينص على ذلك قانون حماية البيئة. والعمل مستمر لإدارة المحميات القائمة والمحافظة على ورصد ومراقبة وتوثيق التنوع الأحيائي فيها وتطويرها، وكذلك دراسة المناطق المقترحة للحماية وتحديدها والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة في الدولة وتضمينها في المخطط الهيكلي العام للدولة، تمهيداً لاعتمادها وإصدار القرارات الخاصة بإعلانها محميات طبيعية. ومن الجدير بالذكر أن الهيئة العامة للبيئة بصدد تشكيل اللجنة الوطنية للمحميات الطبيعية والتي تضم أعضاء من الجهات المالكة والمشرفة على المناطق المحمية والجهات ذات العلاقة بها، وذلك للتنسيق والتعاون بين تلك الجهات في مختلف المواضيع المتعلقة بالمحميات الطبيعية في الدولة.

## الهدف الوطني لدولة الكويت

**الحفاظ على التنوع البيولوجي خارج المناطق المحمية**

## المبرر المنطقي للهدف الوطني

**الحفاظ على النباتات والحيوانات لكل النظم البيئية الموجودة في دولة الكويت عن طريق جهود الحفاظ أو إعادة الحياة إلى البيئات الطبيعية أو إعادة المصادر البيولوجية الطبيعية عند حدوث ذلك بشكل طبيعي.**

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة

بحلول عام 2020، منع انقراض الأنواع المعروفة المُهدّدة بالانقراض وتحسين وإدامة حالة حفظها، لا سيما بالنسبة للأنواع الأكثر تدهورا.

بحلول عام 2020، تعُرّف الأنواع الغريبة الغازية ومساراتها، ويُحدّد ترتيبها حسب الأولوية، وتخضع للمراقبة الأنواع ذات الأولوية أو يتم القضاء عليها وتوضع تدابير لإدارة المسارات لمنع إدخالها وانتشارها.

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الاخرى ذات الصلة

## أولاً: تدابير التنفيذ المتخذه وتقييم فعالتها، والعقبات المرتبطة بها والاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الهدف الوطني:

### الأنواع المهددة بالأنقراض:

**1. تحديث القائمة الحمراء الوطنية :**

جاري العمل علي تحديث القائمة الحمراء للانواع المهددة بالانقراض لدولة الكويت علما بأن الأنواع المدرجة في القائمة تم تصنيف درجة التهديد لكل نوع مهدد على المستوي العالمي فقط وتحتاج تلك القائمة إلى تعريف درجة التهديد لكل نوع مهدد على المستوي الوطني والإقليمي كما هو المعمول به في التصنيفات السته الموحدة للقوائم IUCN الحمراء وعليه وضمن مشروع IUCN الخاص ب" رصد وتوثيق التنوع البيولوجي في دولة الكويت" بما فيها الأنواع المهددة بالانقراض فقد نظمت الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت ورشة العمل الوطنية للقوائم الحمراء IUCN في الفترة من 3-4 مارس 2019 وذلك لبناء القدرات المحلية الوطنية نحو استخدام فئات ومعايير القائمة الحمراء لتقييم الأنواع المهددة بالانقراض المستوطنة والغير المستوطنة على المستوي الوطني، الإقليمي والدولي .

**2. برامج إعادة تأهيل بعض الأنواع المهددة بالانقراض داخل المحميات الطبيعية :**

هناك مجموعة من الحيوانات البرية تعد اليوم منقرضة أو مهددة بالانقراض منها الفهد ، القط البري ، قط الرمال، الوشق، القنفذ، الذئب العربي، الثعلب، الضبع المخطط، غرير العسل بجانب 3 أنواع من الغزلال ومعروفة محليا الريم،العفري ، والادم والتي اختفت نهائيا من موائلها الصحراوية الكويتية منذ سبعينات القرن الماضي فالغزال العفري علي سبيل المثال كان يشاهد في المناطق الشمالية من الكويت عام 1963 ثم تناقصت أعداده في أقصى الشمال إلي غزالين ما بين عام 1970 -1973.

وبسبب جملة التهديدات الرئيسية كالتغير المناخي، التلوث، تداعيات حرب الخليج 1990، الأنشطة التنموية الصناعية والبشرية، بجانب عمليات الصيد الغير رشيد والرعي الجائر، فقد تسارعت وتيرة انقراض معظم الأنواع أن لم يكن جميعها وانحسرت أماكن مشاهدتها وتواجدها في بيئات مواقع الحماية والمناطق المحمية البرية والبحرية كملاجئ طبيعية لمعظم الأنواع بعد التوسع العمراني الصناعي المتسارع والزيادة الطردية للمدن السكانية الجديدة لدولة الكويت باتجاه الصحراء.

هناك محاولات لإعادة توطين الغزال العفري *Gazella dorcas* في منطقة أم الرمم ضمن القسم الصحراوي من محمية صباح الأحمد الطبيعية.

وقد كان الارنب البري *Lepus capensis* واسع الانتشار في شبه الجزيرة العربية ولعل سلالاته العربية الرمادية البنية هي الموجودة في شمال الكويت بأعداد نادرة حيث قام مركز العمل التطوعي بإعادة توطين 32 زوجا من الارانب عند أم الرمم الواقع داخل محمية صباح الأحمد الطبيعية.

كما رصدت أعداد أخرى من الحيوانات النادرة داخل محمية صباح الأحمد الطبيعية إبرزها غرير العسل *Mellivora capensis* وكذلك راشق السهام *Hystrix cristata*.

في سبتمبر 2015، تم إعلان محمية مبارك الكبير (شمال جزيرة بوبيان وجزيرة وربه) كمحمية أراضي رطبة لدولة الكويت ضمن اتفاقية رامسار والبالغ مساحتها الكلية 509 كيلومتر مربع وهي منطقة تعشيش بين 23-28 من الطيور المائية أهمها **زقزاق السرطان** Crab plover وهو من الطيور المهددة بالانقراض حيث سجل تواجد 100 طائر من هذا النوع في الكويت خلال 2016 في تلك المحمية وتعتبر الكويت وسلطنة عمان أهم نقاط تواجد هذا الطائر في منطقة الخليج العربي حيث يعبر باقي دول الخليج .

### 3. برامج أعادة تأهيل النباتات الفطرية :

أنشأت الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية مركز تنمية النباتات الفطرية والذي ساهم بصورة كبيرة في إكثار النباتات الفطرية المهددة بالإنقراض ( العرفج / الرمث / الارطه / العوسج / الثمام / الغردق / القرضي ) والاهتمام بها عن طريق توفير المناخ الملائم لتكاثرها الطبيعي. وإعادة تأهيل المحميات الطبيعية البرية الأربعة الجديدة.

محاولة استزراع أشجار الطلحة الوحيدة في محمية صباح الأحمد الطبيعية بجانب النباتات الفطرية الرمث ، العرفج ، الارطه ، القرضي والسدر البري.

### 4. عمليات المصادرات :

من خلال متابعة تنفيذ المادة 101 من قانون حماية البيئة بشأن تنظيم عمليات البيع والاتجار بالانواع الفطرية المهددة بالانقراض مع الجهات المعنية في الدولة وذلك عن طريق مراقبة الاتجار داخل السوق المحلي وبخاصة تلك المتخصصة ببيع وتجارة الطيور والحيوانات من خلال التنسيق والتعاون بين الجهات كالهيئة العامة للبيئة ، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ، وزارة الداخلية ، بلدية الكويت ، الإدارة العامة للجمارك عبر منافذ الدولة المختلفة وشرطة البيئة. فبين السنوات 2016-2018 ومن خلال حملات تفتيشية دورية والضبطيات المحلية التي تم صيدها في البيئة الكويتية، تم ضبط عدد 154 شرياص (عوسق). أما ضبطيات عمليات التهريب الدولي عبر منافذ الدولة فقد تم مصادرة أنواع من الصقور

والحباري حيث تم مصادرة 604 حباري أسيوية و103 صقور حرة بين صقر حر وشاهين. حيث تم إعادة جميع المصادرات أما لبلد المنشأ أو إطلاقها إلى موائلها الطبيعية وتقوم الهيئة العامة للبيئة باتخاذ إجراءات قانونية صارمة بشأن المخالفين وفقا لأحكام قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 وتعديلاته .

كما تقوم الهيئة العامة للبيئة بصفتها جهة تنفيذية في دولة الكويت بتعقب جرائم الحياة الفطرية والتنسيق مع الانتربول لمواجهة الصيد والاتجار الغير قانوني .

**5. مشاريع الاستزراع السمكي :**

كانت كميات الإنتاج السمكي السنوي في منتصف التسعينيات تتراوح بين 8-9 ألف طن بينما وصلت إلى 3 آلاف طن خلال عام 2013 ويعزى أسباب تراجع المخزون السمكي إلى أسباب بيئية منها زيادة ملوحة مياه شمال الخليج العربي، التغير المناخي في درجة الحرارة ، التغير في التنوع البيولوجي، والإنتاج الاولي للسلسلة الغذائية ( الكلوروفيل ) بجانب أسباب أخري منها عمليات الصيد الجائر والتلوث الناتج عن الانشاءات وتدخل الانسان .

وقد أظهرت الاحصائيات بأن إنتاج الأسماك والربيان في دولة الكويت خلال 2005-2016 يتراوح ما بين 4-6 الالاف طن سنويا يشكل منها إنتاج الاستزراع السمكي نسبة 5-10% حيث يتذبذب الإنتاج ما بين 300-600 طن علما بأن متوسط نصيب الفرد من جملة الاستهلاك يصل إلى حوالي 5 كيلوجرام في العام مقارنة بمعدل متوسط إستهلاك الفرد العالمي المقدر بحوالي 18,6 كيلوجرام في العام.

**<u>أهم مشاريع الاستزراع السمكي الاتية كأحد التدابير لرفع معدل المخزون السمكي من الهامور والذي يصنف من الأسماك المهددة بالانقراض بجانب الربيان :</u>**

- **مشروع إنهيار المخزون السمكي في الكويت:**

نفذ معهد الكويت للأبحاث العلمية مشروع انهيار المخزون السمكي في الكويت بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (يوليو – أغسطس 2017) بهدف الوقوف علي أسباب تناقص المخزون السمكي ووضع الحلول والتوصيات المناسبة لهذه المشكلة بالتعاون مع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.

- **مشروع الاستزراع السمكي الاقتصادي:**

تسعي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية من خلال تطوير وتوسيع الاستزراع السمكي وإثراء المخزون السمكي الطبيعي للأسماك في المياه الإقليمية عبر مشروع الاستزراع السمكي الاقتصادي المدرج بخطة التنمية 2018-2019 وينقسم إلى قسمين الأول تطوير تقنيات الاستزراع السمكي المكثف بقسائم الاستزراع السمكي والآخر الحيازات الزراعية .

ومن خلال مشروع الاستزراع السمكي الاقتصادي المدرج بخطة التنمية 2018-2019 فقد تم الاتي :

- دراسة وتقييم وتوثيق تقنيات وأسلوب إنتاج الأسماك في المزارع السمكية من خلال دراسة ميدانية لهذه المزارع وجمع عينات من المياه لتحديد خواص وجودة المياه .
- دراسة وتجربة تعديلات وتقنيات جديدة لتربية والاستزراع السمكي بنظام إعادة تدوير المياه وتطبيق تقنية البيوفلوك وهي تقنية تقوم علي استخدام البكتيريا غير ذاتية التغذية التي تستهلك النيتروجين فتتخلص من الامونيا التي تسبب مشكلات كبيرة للأسماك .
- تربية وإنتاج الأسماك واستزراع أنواع جديدة من الأسماك البحرية مثل الشعم ، السبيطي ، الهامور في المياه قليلة الملوحة المتاحة في المزارع السمكية ومتابعة تنفيذ تلك التقنيات والتعديلات للتأكد من صحة التنفيذ.

- **مشروع الاستزراع السمكي البحري في الاقفاص العائمة:**

الواقع في منطقة الخيران الواقعة في جنوبي الكويت في المياه الإقليمية والذي يمتد علي مساحة 10كيلومترمربع لمزارع الاقفاص العائمة البحرية إضافة إلى 20 ألف متر مربع لإنشاء مفرخ للاسماك البحرية و5 آلاف متر مربع بواجهة بحرية لا تقل عن 200 م لإنشاء وحدة الاشراف والمتابعة للاقفاص العائمة. الطاقة الإنتاجية في بداية الإنتاج هي ألف طن من الأسماك ومن المتوقع أن تصل الإنتاجية إلى أكثر من 10 آلاف طن سنويا بحلول 2040 وهذه المشاريع تستهدف أسماك السبيطي ، الشعم والسبيطي الأوربي والهامور

يتطلب المشروع مساحة 25 ألف مترمربع من الأراضي وعشرة آلاف كيلومتر مربع للموقع البحري علاوة علي 3.5 مليون زريعة يتم توفيرها من خلال إنشاء مفرخ للاسماك البحرية بطاقة إنتاجية تبلغ 4 مليون زريعة بالسنة فضلا عن 20 الف طن من الاعلاف سنويا.

- **مشروع الاستزراع السمكي في منطقة الصبية :**

وهو إنشاء مزرعة بوبيان علي ساحل خور الصبيه بمساحة 8 كيلومترمربع بهدف إنتاج 2000 طن سنويا من الربيان المستزرع .

يتضمن المشروع إنشاء 300 حوض ترابي لتربية الربيان تبلغ مساحة الحوض الواحد 20000متر مربع وبعمق مترين وإنشاء محطتين لضخ المياه. حيث تحتوي المحطة علي سبع مضخات بطاقة 10000متر مكعب في الساعة لكل منها مع إنشاء مصنع لتجهيز وتصنيع الروبيان بمساحة 1750 متر مربع وبطاقة استعابية 1طن / ساعة وإنشاء مفرخ للربيان بطاقة إنتاجية تبلغ 6 ملايين يرقة ربيان / سنة .

- **مشروع إنتاج وإطلاق 1.3 مليون ( إصبعيه ):**

من يوافع ثلاث أنواع من الأسماك البحرية هي الشعم ، السبيطي ، والهامور في المياه الإقليمية الكويتية بعد إجراء مسح وإختيار مواقع الاطلاق وهناك 25% من تلك اليوافع موسومة بمادة تلوين (فلوريسنت الاسومر) حيث سيتم متابعة هذه الأسماك وتقييم مردود الاطلاق على إعادة تأهيل مخزون الأسماك في المستقبل بعد سنتين من الاطلاق .

**التشريعات / القوانين :**

- مادة الصيد البري
- مادة الصيد البحري
- مادة المحميات
- جون الكويت

**العقبات :**

- توفير المعلومات والبيانات بالأنواع المهددة بالانقراض لدولة الكويت والخاصة بمتابعة تاريخ النوع المهدد في دولة الكويت، أماكن أنتشاره ، تواجده وتوزيعه داخل الدولة ، مستوى ونقاط التكاثر ، مواقع الحضانة ، مسارات الهجرة وتتبع خطوط حركة الأنواع المهددة بين دول الانتشار المجاورة تمهيدا نحو تقييم دوري مستمر لوضع النوع في دولة الكويت سواء بالتزايد أو التناقص أو الاستقرار والثبات مع تقييم الأنواع المهددة بالانقراض المستوطنة وغير المستوطنة على المستوي الوطني .

- صعوبة التعرف على الأنواع المدرجة تحت اتفاقية سايتس ومشتقاتها عن طريق الإدارة العامة للجمارك والمحاجر الصحية حيث عدم التعرف على أجزاء الحيوانات او النباتات بدقة ومعرفة هذا النوع إذا كان مدرج بالاتفاقية.
- نقص الموارد البشرية في المنافذ الخاصة بالإدارة العامة للجمارك والمحاجر الصحية.
- انشاء مراكز للإيواء والاكثار للأنواع المدرجة بالاتفاقية سايتس.
- ارتباط بعض الرياضات التراثية والقديمة باتفاقية سايتس وصعوبة استيعاب الافراد لها مثال عن ذلك (الصقور).
- قلة وعي المجتمع بالمفاهيم الخاصة بالاتفاقية والخلط بين كلمة المنع وتنظيم الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

**الاحتياجات :**

- بالنسبة لبيئات استقبال الطيور المائية ، فتعتبر معاهدة بون CMS أحد المعاهدات الدولية المعنية بالمحافظة على الانواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية ومنها الطيور المائية المهاجرة والتي تهدف إلى السعي نحو تنفيذ الاجراءات المتخذة لتفادي أن يصبح أي نوع مهاجر نوعا مهددا والعمل نحو توفير الحماية العاجلة للأنواع المهاجرة الواردة في الملحق الاول وحماية الانواع من الملحق الثاني بجانب تحديث قائمة دول الانتشار للنوع المهاجر المدرج في الملحقين الاول والثاني. مع أن دولة الكويت لم توقع وتنضم لهذه المعاهدة، إلا إن دولة الكويت تسعى من خلال الهيئة العامة للبيئة كنقطة الاتصال الرسمية لاتفاقية التنوع البيولوجي نحو إنشاء المحميات البحرية وتأهيل مواقع الحماية في البيئة البحرية الكويتية ومناطق استقبال وتعشيش الطيور خلال مسارات الهجرة .
- توعية المجتمع بجميع الفئات العمرية والتركيز على الأجيال القادمة لمعرفة ماهي اتفاقية سايتس أهدافها والحد من الاتجار فيها.
- تنمية الموارد البشرية عن طريق التدريب لتنفيذ اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

**ثانياً: تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الوطني:** على المسار الصحيح لتحقيق الهدف.

## المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم : البيانات والمعلومات

- أعداد الأنواع المهددة بالانقراض المسجلة في القائمة الحمراء لدولة الكويت عامي 2013، 2018:

| Species | 2013 | 2018 |
|---|---|---|
| Mammals | 6 | 7 |
| Birds | 8 | 11 |
| Reptiles | 3 | 4 |
| Amphibians | --- | --- |
| Fishes | 11 | 17 |
| molluscs | 1 | --- |
| Others inverts | 13 | --- |
| Plant /fungi | --- | ---- |

**الرابط الالكتروني : القوائم IUCN الحمراء ( القائمة الحمراء لكل دولة )**

## مستوي الثقة في التقييم : يستند إلى إدلة جزئية

هناك قصور في استخدام فئات ومعايير القائمة الحمراء لتقييم الأنواع المهددة بالانقراض المستوطنة والغير المستوطنة علي المستوى الوطني ، الإقليمي والدولي مع الاعتماد علي درجة تهديد الانقراض على المستوى الدولي .

**مدي كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم : الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي**

نظم الرصد لا تغطي دوريا للأنواع المهددة بالانقراض في بيئاتها المختلفة في دولة الكويت كما تحتاج إلى بيان نوع المخاطر والتهديدات التي تواجه كل نوع مهدد ومدى تأثيرها ، تقييم الوضع الراهن للنوع على المستوي العالمي والمحلي وتوضيح الوسائل والحلول التخفيفية للحد من تلك المخاطر والتهديدات التي تساهم في نقص أو فقد أي نوع مهدد ومواجهتها.

**تقييم وإدارة الأنواع الغريبة الغازية في دولة الكويت:**

جاري حاليا تحديث بيانات حصر الانواع الغازية على المستوى الوطني من قبل الجهات المعنية بالبستنة ، الانتاج الحيواني والدواجن ، الاستزراع السمكي ، الكائنات المعدلة وراثيا ، المحاجر البيطرية (البرية - البحرية - الجوية ) ، الامراض والاوبئة العابرة للحدود ، مكافحة الحشرات والقوارض ( وزارة الصحة ) ، الجمارك ( البرية /البحرية / الجوية ) في دولة الكويت و التى دخلت دولة الكويت بقصد وغير قصد بجانب أنواع لم تصبح غازية بعد فى الوقت الحالى والتي قد تصبح في المستقبل القريب بسبب زيادة تكاثرها تمهيدا لإنشاء قاعدة بيانات بالانواع الغازية وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية علي المستوى المحلي/ الاقليمي/ الدولي.

**الأنواع**

- قائمة الأنواع الغريبة الغازية في دولة الكويت والصادرة لدى الرابط الإلكتروني لاتفاقية التنوع البيولوجي ، عام 2017

UNDP / CBD/SDSTTA/18/9/Add.1

- قائمة للأنواع الغريبة في دولة الكويت وذلك وفقاً لبعض الدراسات والابحاث التي نشرت من معهد الكويت للابحاث العلمية وإلى المعلومات والمشاهدات التي تم جمعها من الجهات المعنية في الدولة والتي تتمثل بأعضاء اللجنة الوطنية الدائمة للتنوع الاحيائي في دولة الكويت:

| **roup** | **Taxa** | **Native distribution** | **Impact** |
|---|---|---|---|
| Rhaphidophyte | *Heterosigma akashiwo* | United states, Canada, Chile, the Netherlands, Scotland, Ireland, Sweden, Nerway, Japan, Hong Kong, Australia and New Zealand | Fish kills |
| Dinoflagellate | *Karenia Selliformis* | New Zealand | Fish kills |
| Macroalgae | *Grateloupia filicina*<br>*Myrionema orbiculare* | Hawaii, Japan, SW England and Walse, S and W Ireland North to Donegal.<br>Europe, Atlantic islands, Africa, South-East Asia | Colonization<br>Colonization |
| Tintinnid | *Tintinnopsis ampla* | Japan seas | Predation |
| Nudibranch | *Doto kya,*<br>*Eubranchus Misakiensis*<br>*Flabellina Amabilis*<br>*Cuthona Albicrusto* | Northeastern Pacific, Mexico<br>Japan, Hong Kong, California<br>Oshoro Bay, Japan<br>Oshoro Bay, Japan | Predation<br>Predation<br>Predation<br>Predation |
| Coral | *Tubastraea coccinea* | Caribbean reefs, Florida | Rapid growth, Completion for resources |
| Crustacea (Stomatopoda)<br>(Decapoda) | *Rhopalophthalmus Tattersalle*<br>*Eriocheir hepuensis* | South India<br>Southern China | Parasitization |
| Pisces | *Sparus aurata* | Eastern Atlantic: British Isles, Strait of Gibraltar to Cape Verde and around the Canary Island; Mediterranean and the Black Sea | Carnivorous |
| Pisces | *Rhinogobius (Amar Goby) Brunneus* | Russia, Japan-Far East | Food chain |
| dianoflagellates | *Scaphodinium mirabile* | The Mediterranean sea North Atlantic | Fish kills |
| dianoflagellates | *Abedinium dasypus* | The Mediterranean sea North Atlantic | Fish kills |
| dianoflagellates | *Gambierdiscus* | Caribean sea Atlantic ocean Indian Ocean | "Ciguatera fish poisoning |
| crustaceans | *Eriocheir hepuensis* | China Korea japan | Predation Completion for resources |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Cone shell | *Conus sp.* | | |
| False stone fish | *Scarpdenopsis diabolus* | 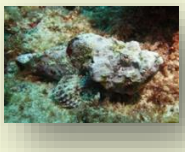 | |
| "Black edged puffer | *Arothron immaculatu*s | 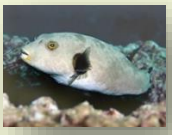 | |
| Crown-of-thorns starfish | *Acanthaster planci* | | Death of coral reefs |
| Bristle worm | *Polychaeta* | | |
| “Jelly fish | *Pelagia notiluca* | | |
| yellowbelly Sea snake | *Pelamis platurus* | | |
| Fresh water shrimp | *Macrobrachium nipponense* | 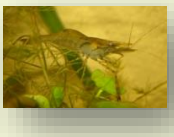 | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| American roach | *Periplaneta americana* | | |
| German cockroach | *Blatella germanica* | | |
| Oriental cockroach | *Blatella orientalis* | | |
| Red palm weevil | *Rhynchophorus ferrugineus* | | |
| Scarab beetle | *Scarabaeus cristatus* | | |
| Oriental lemon swallowtail butterfly | *Papilio demoleus* | | |
| African lemon swallowtail butterfly | *Papilio demodocus* | | |
| African monarch butterfly | *Danus chrysippus* | 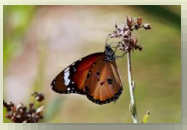 | |

TABLE 1: MURTADA D. NASER, TIMOTHY J. PAGE, N.K.NG, MICHAEL APEL, AMAAL G. YASSER, JAMES M. BISHOP, PETER K. L. NG. AND PAUL F. CLARK (1991) INVASIVE RECORDS OF ERIOCHEIR HEPUENSIS DAI (CRUSTACEA: BRACHYURA: GRAPSOIDEA: VARUNIDAE): IMPLICATION AND TAXONOMIC CONSIDERATIONS. BIOINVASIONS RECORDS (2012) VOLUME 1,ISSUE 1:71-86, HTTP://DX.DOI.ORG/10.3391/BIR.2012.1.1.15

Faiza Y. Al-Alyamani, Valerity Skryabin, and Subba Rao V. Durvasula(2015) Suspected ballast water introductions in the Arabian Gulf. Aquatic Ecosystem Health & Management, 18(3):282-289,2015

## تدابير لمنع إنتشار الأنواع الغازية الغريبة في دولة الكويت:

## دراسة حالة1:

أشجار الكونوكاربس :

أثبتت أشجار الكوناكاربس نجاحها في مشاريع زراعات التحريج والتشجير في دولة الكويت( المناطق الصحراوية / الخارجية ) ليس فقط من الناحية التجميلية ولكن أمتد نجاحها في البعد البيئي حيث تقوم كمصد للرياح والاتربة والعواصف الرملية بالتقليل من زحف الرمال والعمل علي تلطيف المناخ الحار بجانب إمتصاص التلوث البيئي والصناعي ومن أكبر مشاريع زراعات التحريج والتشجير في دولة الكويت مشروع تشجير المنطقة المفتوحة الفاصلة بين ضاحية علي صباح السالم ( أم الهيمان ) والمصانع التجارية في ميناء عبدالله والشعيبة الغربية التي تتعدى 4.5 مليون متر مربع حيث إنتهت الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية من المرحلة الاولى ومساحتها 11 ألف متر طولا وفي 12 مترا عرضا من بزراعة 17500 شجرة كخط دفاع أول من الكونوكاربس وغيرها من الاشجار التي تتميز بالتحمل وكثافة المجموع الخضري.

فعلي أثر الشكوى المقدمة من وزارة الاشغال إلى لجنة البيئة التابعة للمجلس البلدي مفادها بان الوزارة تقوم باستبدال تمديداتها الخاصة بشبكات مياه الامطار وأنابيب الصرف الصحي في بعض مشاريعها بصورة متكررة وفي وقت قصير حيث لوحظ تأثير تلك الاشجار علي تمديدات الشبكات في بعض المشاريع التابعة لها وعليه نظمت لجنة البيئة التابعة للمجلس البلدي ورشة عمل خاصة بعنوان " أثار زراعة أشجار الكونوكاربس على المباني والبنية التحتية " يوم الاحد الموافق 2014/5/11 في مبنى المجلس البلدي بمشاركة ممثلين عن الهيئة العامة للبيئة ، وزارة الاشغال العامة ، الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت بجانب عمل عدة اجتماعات بحضور ممثلين من معهد الكويت للأبحاث العلمية حيث أوصت لجنة البيئة التابعة للمجلس البلدي بالاتي :

إيقاف استخدام شجرة الكونوكاربس نهائيا في المدن الجديدة والمواقع القريبة من الخدمات الارضية للمشاريع المستقبلية

ضرورة أيجاد بديل أخر لشجرة الكونوكاربس لزراعته في المناطق الحضرية رخيص الثمن، سهل الزراعة والصيانة والاكثار والتقليم ،مستديم الخضرة ، يتحمل المناخ الجاف والحرارة العالية صيفا وإنخفاض درجات الحرارة شتاءا بجانب مقاومته لملوحة التربة

القرارات :

صدر من مجلس إدارة الهيئة العامة للبيئة في الكويت بتاريخ 2018/11/18 قرار بوقف الزراعة والسماح بإزالة أشجار الكونوكاربس ينص علي وقف زراعة أشجار الكونوكاربس في المناطق السكنية والصناعية والمرافق الحكومية والسماح بإزالتها وإستبدالها بأنواع أخري دون مراجعة الهيئة العامة للبيئة بناء علي ما جاء في المادة 41 من قانون حماية البيئة بهدف تجنب الضرر والخسائر التي تترتب علي زراعتها في تلك المناطق .

حلول تخفيفية :

من خلال الدراسات والأبحاث المقدمة من معهد الكويت للأبحاث العلمية ، تم إعداد قائمة بأسماء أنواع النباتات المقترحة سواء كأشجار أو شجيرات كأشجار بديلة عن الكونوكاربس

Trees

*Cericidium floridium ,Dalbergia sissoo, Melia azaderacht, Olea europus, Parkinsonia aculatea, Pithecelobium dulce, Propspis chilensis, Zizyphus jujube, Atriplex halimus, Caesalpinnia spp, Carissa grandiflora, Clerodendrum inerme, Leucophyllum fruitescens, Lycium shawii, Tecoma stans.*

تسعي وزارة الاشغال في دولة الكويت نحو مدى إمكانية الاستفادة من زراعة الكونوكاربس في مناطق الردم المنتشرة في دولة الكويت وفي نفس السياق فأن الادارة البيئية في بلدية الكويت تعمل نحو تنفيذ تلك الفكرة بعد عمل الدراسة والتأكد من نجاحها بجانب إصدار بند عدم استزراع تلك الاشجار في المناطق والمدن السكنية الجديدة خاصة داخل المنازل وتجنب زراعتها بمحاذاة الاسوار الخارجية والخدمات للتقليل من الاضرار.
كما تقوم بلدية الكويت بصدد التعاقد مع بعض الشركات نحو الاستفادة من أوراق الكونوكاربس بعد عمليات التقليم واستخدامها كأعلاف حيوانية ومن خلال إدارة صيانة المنشأت في بلدية الكويت فقد تم أزاله تلك الشجيرات من المناطق الساحلية نظرا لارتفاع تكلفة صيانتها عن تكلفة زراعتها.

## دراسة حالة 2:

الأوبئة والامراض العابرة للحدود أبرزها :

مرض السل البقري والبروسيلا في الابقار

مرض انفلونزا الطيور(H5N1)

حشرة سوسة النخيل الحمراء

التدابير والإجراءات الوطنية للتصدي ومنع إنتشار الأوبئة والامراض العابرة للحدود :

ومن اهم انجازات قطاع الثروة الحيوانية التابعة لهيئة الزراعة بدولة الكويت لعام 2013 :

- انشاء مركز المختبرات البيطرية بامغرة بجميع تخصصاته وتزويده باحدث الاجهزة التشخيصية ، وقد احدثت هذه المختبرات نقلة نوعية في مستوى التشخيص، للامراض والاوبئة الحيوانية، وتنفيذ مشروع ترقيم وتحصين وتسجيل جميع الحيوانات بالكويت من خلال احدى الشركات الوطنية المتخصصة وتحت الاشراف المباشرلقطاع الثروة الحيوانية بالهيئة، وقد اصبحت دولة الكويت الاولى على المستوى الاقليمي التي قامت بترقيم جميع الحيوانات بواسطة الشرائح الالكترونية وتسجيلها بالكامل وتنفيذ المشروع الوطني لمكافحة مرضى السل البقري والبروسيلا في الابقار بالكويت بنجاح حيث تمت السيطرة على هذين المرضين وخفض نسبة الاصابة الى اقل من المعدلات العالمية.
- تم إعتماد الكويت «قطاع الثروة الحيوانية» مركز الانذار المبكر للامراض العابرة على اراضيها للامراض الحيوانية لدول مجلس التعاون وسوف يقوم هذا المركز بتزويد جميع دول مجلس التعاون بالمعلومات الكاملة عن اي امراض وبائية تحدث في اي دولة عضو بالمجلس واتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة للامراض العابرة على اراضيها كما سيتلقى جميع البلاغات والنشرات عن الامراض الوبائية من دول مجلس التعاون ويكون مسؤول عن تبادل المعلومات مع المنظمات الدولية المعنية بالتعاون مع كل من المنظمة العالمية للصحة الحيوانية OIE ومنظمة الصحة العالمية WHO ومنظمة الاغذية والزراعة FAO واعادة تطوير وتنظيم المحاجر البيطرية «البرية - البحرية - الجوية» خصوصا محجر العبدلية وكذلك تفعيل دور محجر الرديفة البري الكويتي مع المملكة العربية السعودية .
- اعداد خطة الطوارئ لمكافحة مرض انفلونزا الطيور وقد ثبت نجاحها في القضاء على الوباء الذي حدث عام 2007 حيث اشاد بها جميع المنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي العربية التي استعانت بها كإرشاد لخططها في مكافحة المرض.
- لتفادي أنتشار حشرة سوسة النخيل الحمراء والمسجل نوع غازي وذلك من خلال :

أستيراد أو دخول شتلات النخيل للبلاد خالية من التربة حول المجموع الجذري كما ورد في المادة 6 من الفصل الرابع ضمن اللائحة التنفيذية لقانون نظام البذور والتقاوي والشتلات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الموافق عليه بالقانون رقم 3 لسنة 2013 لدولة الكويت .

عدم بيع فسائل النخيل الا بوجود طوق رصاصي علي الفسيلة يسمح به من قبل السلطة المختصة يثبت خلوها من حشرة سوسة النخيل الحمراء والمنصوص أستنادا لما ورد في المادة 17الفصل الرابع الخاص بأنتاج وإكثار البذور والتقاوي والشتلات ضمن اللائحة التنفيذية سالفة الذكر.

## دراسة حالة 3:

هناك رصد ومشاهدات لتأثير التغير المناخي والكوارث الطبيعية على الخلل في توازن الكائنات البحرية، حيث أن الانتشار الواسع لظاهرة ابيضاض المرجان التي شملت جميع مواقع الشعاب المرجانية في الكويت وأغلب دول العالم، ونفوق نسبة تفوق 70% من المرجان جراء ذلك، وبالتالي أدى إلى تكاثر وغزو قنافذ البحر ذات الشوكة القصيرة وانتشارها على نطاق واسع على هذه البقاع حيث قام فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية بعمل مسح ميداني لقطعة (البينية) جنوب شرق الخيران في عام 2006، لكثافة القنافذ البحرية على منحدر هذه الشعاب وكانت تنحصر فقط لمسافة 20 متر شمال غرب القطعة كانت اعلى كثافة سجلت هي 20 قنفذ بحري في المتر المربع، وفي عام 2011 تم عمل مسح لذات القطعة وكانت القنافذ منتشرة على أغلب المنحدرات المحيطة بالقطعة وكانت اعلى كثافة سجلت 135 قنفذ بحري في المتر المربع، واقل كثافة سجلت هي 42 قنفذ بحري، علما بأن وجود هذه القنافذ التي تتغذى على الطحالب النامية على هياكل المرجان النافقة والصخور المحيطة بها تمنع وكشطها من طبقة الطحالب، وهذا بدوره يؤدي إلى منع استقرار يرقات المرجان على هذه الصخور لعدم وجود الطحالب.

**التدابير المتخذة لمنع إنتشار الأنواع الغازية الغريبة في دولة الكويت:**

- قرار الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية رقم 1057 لسنة 2004 والذي يتضمن عدم السماح باستيراد اسماك غير مستوطنة (اسماك دخيلة) EXOTIC FISH بدون ترخيص او أذن من رئيس الهيئة، بالاضافة إلى تشريعات وسياسات تتعلق بمنع استيراد أنواع محددة من النباتات التي لها تأثير سلبي مثل النباتات المخدرة او الأنواع المهددة بالانقراض المدرجة في اتفاقية سايتس.
- قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 والذي اشتمل على قوانين ولوائح خاصة بإدارة الأنواع الدخيلة في المناطق المحمية في دولة الكويت من خلال اصدار قرارات بمنع دخولها وإدارة مساراتها ووضع خطة طوارئ للمكافحة البيولوجية في حالة حدوث غزو بيولوجي لتلك الأنواع. وفيما يلي الجزء الخاص بإدارة الأنواع الدخيلة الغازية من قانون حماية البيئة:

أولاً: الباب الخامس: التنوع البيولوجي:

✓ الفصل الثاني: المحميات الطبيعية، والذي يُعنى بحماية المناطق المحمية في دولة الكويت من إدخال أنواع غريبة غازية للمحميات الطبيعية وإدارة بعض مسارات إدخالها لتلك المناطق.

فيما يلي المواد الخاصة بحماية المحميات الطبيعية من الأنواع الغازية ولوائحها التنفيذية:

- مادة 102: تحدد بقرار من المجلس الأعلى المناطق المحمية في الدولة، ويتضمن القرار حدودها الجغرافية وتصنيفها وتنظيمها وكيفية إدارتها ومراقبتها وبما يكفل حمايتها من التلوث والمحافظة على التنوع الحيوي والتراث الطبيعي.
- مادة 105: يحظر إدخال أي نوع من الحيوانات أو النباتات التي لا تنتمي إلى البيئة في المحميات الطبيعية أو القيام بأي عمل من شأنه عرقلة الجهود المبذولة للمحافظة على البيئة الطبيعية بصفة عامة أو المساس بها أو التعرض أو الإضرار بالكائنات البرية أو البحرية داخل المحميات أو إتلاف محتوياتها بأي شكل من الأشكال.

✓ الفصل الثالث: جون الكويت،

- مادة 108: يحظر في جون الكويت باعتباره منطقة ذات طبيعة خاصة ممارسة أي نشاط ضار بيئياً. ويجوز بقرار من المجلس الأعلى حظر أي أنشطة أخرى ذات تأثير بيئي سلبي على الجون بناء على ما توصي به الهيئة بهذا الخصوص. وفي كل الأحوال يتطلب موافقة المجلس الأعلى على المشاريع المقامة في نطاق مياه جون الكويت أو سواحله. كما احتوى قرار رقم 3 لسنة 2017 باللائحة التنفيذية للتنوع البيولوجي، الفرع الرابع، جون الكويت: الأحكام التنفيذية لنص المادة 108 من القانون (حظر ممارسة أي نشاط ضار بيئياً بمنطقة الجون) / دليل الإجراءات:

(ب) الصيد على الشاطئ - مادة 27: يكون الصيد على الشاطئ وفق الضوابط التالية:

1. منع ادخال أي نوع من أنواع الكائنات الحية البحرية الغازية التي لا تنتمي إلى البيئة البحرية في جون الكويت.
2. منع ادخال أي نوع من أنواع الكائنات الحية البحرية المحوّرة جينياً إلى البيئة البحرية في جون الكويت.

- حرص دولة الكويت على تقديم التمويل المالي لدعم الأبحاث والدراسات العلمية في الجهات الحكومية وغير الحكومية وطلاب الجامعات والمعاهد.

**تقييم فعالية التدابير والإجراءات :التدابير المتخذة فعالة جزئياً**

**العقبات**

- من أهم الثغرات الموجودة والتحديات القائمة والتي تحول دون تحديد الأنواع الغريبة الغازية ومساراتها هو عدم وجود دراسة مسحية او قاعدة بيانات متكاملة بالأنواع الفطرية المحلية كما نود ان نشير الى عدم وجود قائمة كاملة بالكائنات الغازية التي من الممكن ان تدخل عن طريق المسارات المختلفة.
- بالنسبة للأنواع الغازية الدخيلة في الكويت في البيئة البحرية ، هناك 29 نوع مسجل غريب في المياه الإقليمية الكويتية كما تقتصر البيانات على قوائم بأسماء تلك الأنواع استنادا إلى تسجيل تاريخ أول رصد لها في البيئة البحرية وهذه البيانات لا تعتمد على برامج رصد نموذجية حسابية وإحصائية. أما بالنسبة لمعدلات التأثير البيئي لانتشار الأنواع الغازية فالمعلومات محدودة ولا توجد بيانات مراقبة طويلة الأمد مع الملاحظة بأن مصدر تلك الأنواع هو مياه التوازن للسفن والبواخر الداخلة والعابرة للمياه الإقليمية الكويتية.
- عدم وجود أي تدابير او قوانين او تشريعات دقيقة وواضحة تتحدث عن الأنواع الغريبة الغازية بشكل خاص في دولة الكويت.
- لا توجد أي تدابير او قوانين او دراسات لدى القطاع النباتي في دولة الكويت تفيد بالتعرف على الأنواع الغريبة الغازية لدولة الكويت.
- نقص الدراسات والأبحاث في مجال استخدام الطرق العلمية والرصد لتحديد الأنواع والمسارات ودرجة تهديدها للنظم الايكولوجية والانواع بالدولة.
- عدم وجود دراسات محلية تقوم بتعريف الأنواع الغريبة الغازية ومدى ضررها على مكونات البيئة (نباتات وحيوانات) الطبيعية.
- عدم وجود دليل يتضمن مسميات وأنواع وفئات للانواع الغريبة الغازية في دولة الكويت.

- عدم اصدار الأدوات القانونية لاحكام الرقابة والسيطرة على الأنواع الغريبة في اطار العمل الجمركي.
- عدم وجود موقع رسمي للتواصل الالكتروني مع الجمهور، للاستفسار ووضع صور ومشاهدتهم للكائنات لتحديد المختصين إن كانت غازية أم لا.
- تشابه بعض الكائنات الغازية مع الكائنات المستوطنة.

## الاحتياجات

- التوصية بتحفيز الجهات ذات العلاقة لعمل الدراسات والأبحاث قصيرة وطويلة المدى لتفادي المخاطر التي قد تسببها تلك الأنواع على صحة الانسان والكائنات الحية الفطرية في دولة الكويت.
- حصر الانواع الغازية علي المستوي الوطني مع تحديثها دوريا .
- إنشاء قاعدة بيانات بالانواع الغازية وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية علي المستوى المحلي / الاقليمي / الدولي .
- مسارات إدخال الأنواع الغازية وتحديد أولوياتها وإدارتها بما فيها الحيوانات الاليفة / أنواع الكائنات المائية / الكائنات الأرضية في الاحواض / الطعم الحي / الأغذية الحية .
- تقدير الاثار السلبية للأنواع الغريبة الغازية على النظم ، الموائل والانواع وكذلك على القطاعات الاقتصادية المؤثرة سلبا على رفاهية الانسان .
- تطوير إستراتيجيات فعالة للحد من انتشار وأثار الأنواع الغريبة الغازية .
- تطوير إجراءات تقييم المخاطر وبرامج الرصد والمراقبة .
- طرق تقييم الاثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية للإنواع الغريبة الغازية .
- تحليل مخاطر الآفات لافات الحجر الصحي .
- قائمة الامراض التي يمكن أن تصيب الحيوانات البرية وتهدد التنوع البيولوجي والتنوع الجيني للأنواع الاصيلة .
- إجراء البحوث المحلية خاصة فيما يتعلق بتقدير تكاليف وفوائد الوقاية والمكافحة، فضلا عن التقييم الاقتصادي والبيئي (نقدية وغيرها) والتكاليف المباشرة للأضرار وغير المباشرة للإدارة والفرص الضائعة بسبب الغزو.

- إعداد خطة واستراتيجية وطنية للحد من انتشار هذه الأنواع تهدف إلى الوقاية منها، والكشف المبكر لها، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة بها استنادا للتدابير والاجراءات الوقائية المعمول فيها للحد من انتشار الانواع الغريبة الغازية بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الاتي :

1. تطوير تدابير رقابية على الحدود وفي الحجر الصحي لمنع الأنواع الغريبة المحتمل دخولها لدول المجلس.
2. وضع قوائم الأنواع غير المرغوب في دخولها إلى بلدان المجلس.
3. وضع بروتوكولات لتقييم المخاطر بالنسبة للحيوان والنبات والكائنات الدقيقة.. تقييماً يستند إلى رصد منتظم لتأثير نظام الإدارة على أنواع مستهدفة من المجتمعات المتضررة والموائل مع التقييم بعد فترة طويلة للآثار ومجموع التكاليف.
4. بناء القدرات التقنية الرقابية على الحدود وفي الحجر الصحي وغيرها من الجهات التنظيمية المعنية للتعرف على الأنواع التي على وشك الدخول بكل الوسائل، والتعرف على الأنواع كبيرة الخطر حين يسمح بدخولها.
5. التعاون مع البلدان الشريكة في التجارة بحيث يتم منع إدخال الأنواع المحفوفة بالمخاطر المحتملة عند مصادرها.
6. وضع خطة الرصد ، الكشف المبكر والاستجابة السريعة للانواع الغريبة الغازية، ومن أهم المسارات التي يجب مراقبتها وادارتها لضمان عدم دخول الأنواع الغريبة الغازية:
   - ادخال الأنواع الغريبة الغازية كحيوانات اليفة.
   - كأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية.
   - كطعم حي.
   - أغذية حيه.
   - المسارات المرتبطة بوسائل النقل.
   - البحث العلمي.
   - السياحة.
   - تربية سلالات الحيوانات خارج الموقع الطبيعي.
   - الانتقال بين احواض المياه والقنوات الملاحية.
   - الأنشطة العسكرية.
   - الإغاثة في حالات الطوارئ والمعونة والاستجابة والمساعدة الإنمائية الدولية.
   - الحماية غير المقصودة للأنواع الغريبة الغازية.

- بالنسبة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، من الضروري إنضمام دولة الكويت لاتفاقية الأنواع المهاجرة من الحيوانات، بون والتى تشمل أنواع الطيور الغازية وتأثيرها على الطيور المائية فالانواع الغازية قد تؤثر على مجتمعات الأنواع المهاجرة، خاصة الطيور المائية. وهي ذات علاقة بالفيروس المعروف (H5N1) (انفلونزا الطيور) الذي ينتشر عن طريق الطيور المهاجرة .

**ثانياً: تقييم التقدم المحرزنحو تحقيق الهدف الوطني: علي المسار الصحيح لتحقيق الهدف**

**المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم:**

عدد الأنواع الغريبة الغازية المشاهدة في البيئة البحرية لدولة الكويت ( 1991-2014 )

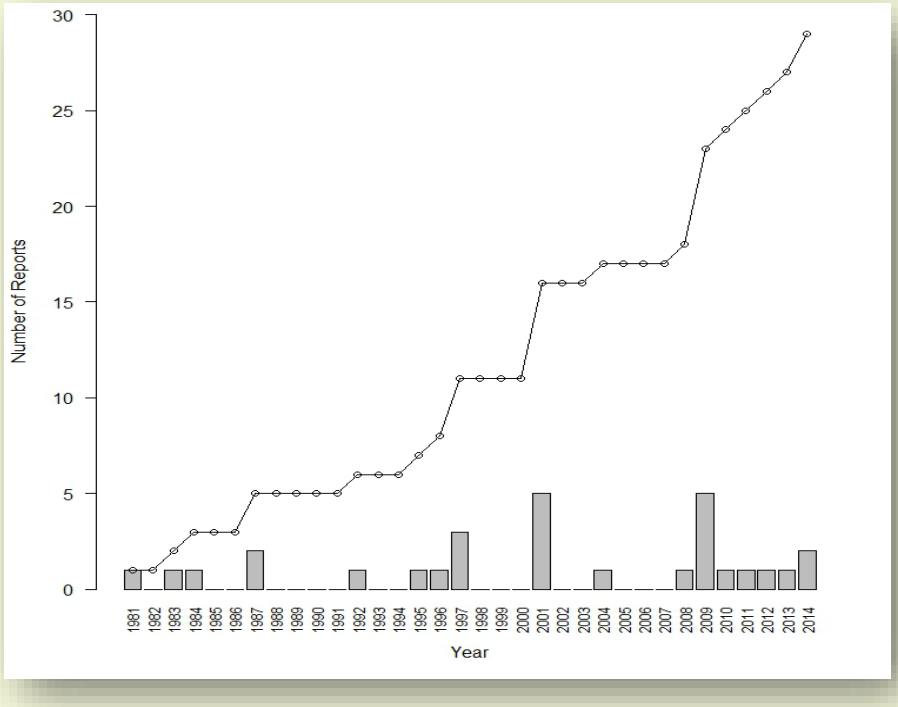


Graph showing the number of first recording of marine alien species made for Kuwait marine waters by year. The line shows the cumulative number of alien species over time, providing an indication of total alien species present

**مستوي الثقة في التقييم : يستند إلى إدلة محدودة**

- برامج الرصد والمراقبة للانواع الغريبة الغازية في البيئة البحرية بما فيها المشاهدة في مصائد الاستزراع السمكي، مع قصور في تحليل وتقييم الاثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية للإنواع الغريبة الغازية.
- تحتاج التدابير الرقابية على الحدود والمنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية بجانب الحجر الصحي لمنع دخول الأنواع الغريبة إلى تطوير تقنيات حديثة وأجهزة للكشف المبكر.
- بناء القدرات الفنية لدى العاملين في المنافذ الحدودية المختلفة على تعريف الأنواع المسجلة في الملاحق الثلاثة لإتفاقية سايتس مما يتطلب تعريف الأنواع.

**مدي كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم: الرصد المتعلق بهذا الجزء جزئي**

هناك مشاهدات وملاحظات لبعض الأنواع الغريبة في المياه الإقليمية الكويتية ولكن تحتاج بيانات الأنواع الغريبة لمزيد من برامج الرصد والمسح الدوري بجانب الدراسات والأبحاث الخاصة بتحليل وتقييم الاثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية لتلك الانواع الغريبة الغازية المشاهدة .

**ثالثاً: وصف المساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي العالمية للتنوع البيولوجي:**

- اصبحت دولة الكويت الاولى على المستوى الاقليمي التي قامت بترقيم جميع الحيوانات بواسطة الشرائح الالكترونية وتسجيلها بالكامل وتنفيذ المشروع الوطني لمكافحة مرض السل البقري والبروسيلا في الابقار بالكويت بنجاح حيث تمت السيطرة على هذين المرضين وخفض نسبة الاصابة الى اقل من المعدلات العالمية.
- تم إعتماد الكويت «قطاع الثروة الحيوانية» مركز الانذار المبكر للامراض العابرة على اراضيها للامراض الحيوانية لدول مجلس التعاون.
- نجاح خطة الطوارئ في دولة الكويت في القضاء على وباء أنفلونزا منذ عام 2007 من قبل جميع المنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي العربية التي استعانت بها كإرشاد لخططها في مكافحة المرض.

**الهدف الوطني لدولة الكويت**

**تنمية الوعي واشراك المجتمع الكويتي بقضايا التنوع البيولوجي**

**المبرر المنطقي للهدف الوطني**

**تحسين فهم المجتمع لقيمة التنوع البيولوجي الثقافية والاقتصادية عن طريق التعليم وتشجيع المجتمع للاشتراك الفعال في عملية الحفاظ على هذا التنوع.**

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة

**بحلول عام 2020 كحد أقصى، يكون الناس على علم بقيم التنوع البيولوجي، وبالخطوات التي يمكن اتخاذها لحفظه واستخدامه على نحو مستدام.**

## أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي الاخرى ذات الصلة

**أولاً: تدابير التنفيذ المتخذه وتقييم فعالتها، والعقبات المرتبطة بها والاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الهدف الوطني.**

القوانين والتشريعات البيئية رغم أهميتها لا تكفي لحماية البيئة، ما لم يساندها فهم الأفراد لهذه البيئة والعلاقات المتشابكة بين عناصرها، ووعي منهم بأهمية حماية البيئة بالنسبة لهم وللأجيال القادمة لذا و بلا شك فإن للتوعية البيئية دور كبير في ترسيخ و زيادة مستوى الوعي البيئي لدى المواطن والمقيم وخلق سلوك بيئي سليم وغرس القيم الخضراء، من أجل المساهمة في المحافظة على البيئة بشكل عام للاستفادة من مواردها بطريقة مستدامة، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وترسيخ مفهوم المحافظة على البيئة، حيث أن الوعي البيئي يساهم في تغيير سلوك الإنسان وتوجيهه نحو الإيجابية في تعامله واحتكاكه مع البيئة لتحقيق الهدف في حماية العالم الطبيعي من التلوث.

**الأهداف المرجو تحقيقها:**

- مواكبة الأحداث العالمية المعنية بالحياة الفطرية والتنوع البيولوجي وتقديم البرامج والفعاليات النظرية والتطبيقية سعيا لنشر التوعية البيئية.
- الارتقاء بالوعي البيئي ونشر مفهوم التربية البيئية، بالإضافة إلى محور الشراكة المجتمعية في تحقيق الاستدامة البيئية وطرح المواضيع والمشاكل البيئية والتعريف بمواد القانون.
- تثقيف المجتمع حول الطرق الصحيحة في تحقيق الاستدامة البيئية.
- المحافظة على صحة البيئة من خلال الممارسات اليومية للمواطنين والمقيمين، حيث أن الاهتمام بالبيئة يشكل اعترافاً منهم بأحقية كثيرين آخرين يشاركونهم الحياة على هذا الكوكب. كما أن إتباعهم نهجاً حياتياً تكون من أولوياته الحفاظ على البيئة، قد يسهم ذلك في التخفيف من الأضرار التي ارتبطت بالعديد من الأنشطة البشرية التي أثقلت كاهل الأرض بمخاطرها.

**المخرجات المتوقعة:**

- إدراك أفراد المجتمع لأهمية المحافظة على البيئة ومكوناتها ومنع تلوثها وترشيد استخدام مواردها والتصدي للمخاطر التي قد تتعرض لها، من أجل سلامة وصحة الفرد والمجتمع لضمان استدامة التنمية للأجيال الحالية والقادمة.
- تعميق المعارف البيئية في أوساط المجتمع وتحفيزهم للمساهمة والمشاركة الفردية والجماعية في حماية البيئة وصون مواردها والتقليل من المخاطر البيئية المحتملة من السلوكيات غير السليمة بيئياً.

- بناء مجتمع إيجابي واعي لتحقيق الاستدامة البيئة.
- تعزيز القيم والاتجاهات والمهارات اللازمة لفهم العلاقة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة، لاتخاذ القرار المناسب لحل المشكلات البيئية القائمة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة.

**الفئات المستهدفة:**

- صانعي القرار وقادة الرأي في المجتمع وأعضاء الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والقيادات الإعلامية والقراء إضافة الى المواطنين والمقيمين بشتى ثقافاتهم.

## العقبات

- اكتساب المعلومات البيئية وعدم قيام المواطنين بسلوك إيجابي نحو البيئة حيث يتبين وجود فجوة بين إدراك الفرد للمشكلات البيئية وبين سلوكه الذي يكون في الغالب مضرا بالبيئة
- تفضيل الثقافة المادية والتنمية وتجاهل البعد البيئي حيث أن المشكلات البيئية ناتجة عن التصرفات اللامسؤولة تجاه البيئة والتي تمتد الى أخلاق وقيم وتربية الفرد.

## الاحتياجات

- وضع استراتيجية شاملة لتنمية الوعي البيئي إعلامياً وتربوياً
- إنشاء بنوك المعلومات البيئية لتوفير المعلومات البيئية اللازمة لرفع الوعي البيئي

**ثانياً: تقييم التقدم المحرزنحوتحقيق الهدف الوطني:**

**فئة التقدم المحرزنحوتنفيذ الهدف:** على المسار الصحيح لتحقيق الهدف حيث يتبين ذلك من خلال اهتمام وسائل الإعلام والتربية بقضايا البيئة ومشكلاتها ووجود اتساق وتكامل في تناول هذه القضايا والمشكلات واستخدام كافة الأساليب والوسائل الإعلامية والتعليمية لرفع الوعي البيئي.

**تاريخ إجراءات التقييم:**

**المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم: البيانات والمعلومات**

معدل التعديات والبرامج التنموية وانخفاض تجاهل البعد البيئي تدريجياً.

**مستوي الثقة في التقييم:** يستند إلى أدلة جزئية

من خلال المعاينات الميدانية وتقييم وتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها عن المخالفات والضبطيات القضائية.

**مدي كفاية المعلومات لدعم التقييم:** الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي

عدم كفاية وتوافر البيانات والإحصاءات حول الاتجاهات البيئية وأثر التعرض للتدخل التثقيفي والإعلامي على المواطنين والمقيمين في مجال الحفاظ على البيئة.

**ثالثاً: وصف المساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي العالمية للتنوع البيولوجي:**

استثمرت الهيئة العامة للبيئة الطاقات الشبابية في إيصال الرسائل المجتمعية و التواصل المستمر مع وسائل الاعلام بأنواعها المختلفة المقروءة و المسموعة و المرئية، بالإضافة الى التواصل مع المواطنين و المقيمين من خلال الزيارات المباشرة و الدعوات التي يتم تقديمها للجهات الرسمية و غيرها العاملة بقطاعات الدولة. كما تم استحداث عدد من الأنشطة تتوائم مع كل مرحلة عمرية و تأسيس مفهوم حول أهمية دور الفرد و الطفل في المجتمع، و دمج البعد البيئي مع البعد التربوي و الثقافي و الاجتماعي و الرياضي و مع كل أمر يتسق مع توطيد العلاقة بين الهيئة العامة للبيئة و مؤسسات المجتمع المدني و جمعيات النفع العام و الوزارات و المؤسسات و المواطنين و المقيمين، للارتقاء بالوعي البيئي و متابعة مظاهر الاضرار بالبيئة، و مراعاة البعد البيئي وتحقيق رؤية تستند الى الإحساس بالمسؤولية المشتركة بين الجمهور و الجهات المعنية بالدولة للمحافظة على البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية.